الفصل الخامس

مقامرة بخمسين مليار دولار

ثلاثون عاما من الاعتماد المصرى/ الأمريكى المتبادل

«مرحبا بك في مصر، يا جنرال بتريوس. أمل أن تكون زيارتك هذه هي الأولي في مسيرة نظامية من الحوار والتشاور مع القادة المصريين الذين ينظرون إلي الشراكة المصرية/ الأمريكية الأمنية علي أنها حجر الزاوية في العلاقات الثنائية. توفر لك هذه الزيارة الفرصة لتقييم حالة شراكتنا العسكرية وتحديد الفُرص الجديدة».

– السفيرة مارجريت سكوبي، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨

obeikandl.com

كان التحدي المُلِحّ الذي يواجه صناع السياسة في واشنطون، حتي قبل اغتيال السادات يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١، هو الحاجة إلي مكافأة القادة المصريين لعقدهم سلاماً مع إسرائيل، ثم أوضح اغتيال المتطرفين للسادات أنه بغير الإمكان للاستجابة الجادة أن تنتظر أطول من ذلك. كانت الإجابة الواضحة هي تزويد مصر بمصدر موثوق للأسلحة وخاصة بعد قطعها الروابط العسكرية مع الاتحاد السوفييتي. كانت إدارة كارتر قد بدأت بالفعل في وضع أسس علاقة دائمة مع مصر من خلال مبيعات أسلحة حديثة لها بشروط ائتمانية مُيسّرة. منذ ثورة ١٩٥٢، كانت العلاقات المصرية قد تعثرت بسبب محاولة العثور علي وسيلة لإرضاء احتياجات مصر دونما المساس بالتزامات أمريكا بالحفاظ علي أمن إسرائيل، ثم بعد فشل جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكي في الخمسينيات، في إقناع ناصر بقبول الشروط الأمريكية الملازمة للمعونة الأمريكية، بدأت مشاحنات أمريكية/ مصرية بدت وأنه

obeikandl.com

ليس ثمة حل لها. بعد ذلك، أوجد السادات هذا الحل بأن اضطلع بمهمة عقد سلام مع إسرائيل. بيد أنه، وبأسلوب شبه فوري، تدخلت عوامل أخري في تلك الأوضاع. أدي قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وإخراج الشاه من معادلة القوة بالشرق الأوسط إلي ترك منطقة الخليج الفارسي دونما حليف قوي لأمريكا في الجهة المقابلة للسعودية مباشرة. ثم حدثت أزمة الرهائن والتي بدت إدارة كارتر وأنها لا تعرف حلا لها، ثم توّج تلك المشاكل التدخل السوفييتي في أفغانستان في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٩، والذي أدي بالرئيس كارتر لأن يعلن أن قرار موسكو ذاك كان «يمثل أخطر تهديد للسلام منذ الحرب العالمية الثانية». ثم كانت دعوته لزيادة الإنفاقات الدفاعية وتكوين قوة انتشار سريع من أجل حماية المصالح الأمريكية بالمنطقة، بمثابة دافع ملحّ أكد احتياج أمريكا لإقامة موقع قوي آخر لها بالشرق الأوسط يتضمن مصر بخاصة. بُعيد ذلك، اندلعت الحرب الإيرانية العراقية والتي لم تتوقف حتي عام ١٩٨٨ حينما

قبلت إيران قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار، وكانت تلك الحرب قد تكلفت ١٥٠ مليار دولار وقُتِل فيها ما يربو علي مليون شخص في صراع لم يكن يماثله سوي الصراع بين تلك الجيوش الجرارة التي كانت تقاتل بعضها عبر الأراضي المشاع بأوربا في الحرب العالمية الأولي.

كان صدام حسين قد استخدم الغازات السامة في تلك الحرب، لكن إدارة ريجان غضت الطرف، ولم تتعاط مع قضية استخدامه الأسلحة الكيميائية سوي كمسألة علاقات عامة ولم تسمح أن تكون لها الأولوية علي رغبتها في أن تستطيع العراق احتواء الثورة الإسلامية قبل أن تنتشر في أنحاء الشرق الأوسط. أرسل البيت الأبيض مبعوثا خاصاً إلي صدام حسين لنقل هذه الرسالة إليه وأعاد العلاقات الديبلوماسية مع بغداد وكانت قد قطعت منذ حرب الأيام الستة، ومُنِح العراق ائتمانات كبيرة للصادرات لتمكينه من شراء سلع من الولايات المتحدة. بيد أن الولايات المتحدة لعبت علي الجانبين في تلك الحرب، حيث كانت، وفي محاولة هزلية منها للتواصل مع من اعتقدت أنهم معتدلون بالداخل الإيراني، ثم، وبذريعة المساعدة علي الإفراج عن الرهائن الأمريكيين المحتجزين في لبنان بواسطة جماعات علي علاقة بطهران، وإمداد جماعات الكونترا التي كانت تقاتل من يُزعم أنهم شيوعيون في أمريكا الوسطي، والذين كان ريجان يدعمهم بالأموال، تم التوصل إلي خطة لنقل الصواريخ الأمريكية المضادة للدبابات إلي الإيرانيين عن طريق إسرائيل فيما عُرِف فيما بعد بفضيحة إيران جيت. بيد أن العامل الأساسي غير المُعلن، كان هو تقرير للاستخبارات الأمريكية رأت فيه أن «نظام الخميني في طريقه للتهاوي» وذهبت إلي أن الولايات المتحدة لم تكن تملك أوراقا تلعب بها في حالة «حدوث اضطرابات».

تداخل في تلك العملية كثير من التآمر والخداع والافتراضات الخاطئة عن دوافع «المعتدلين الإيرانيين» ونفوذهم، والذين كانوا قد اشتركوا في التفاوضات، بدرجة أنه عندما افتضح أمر «إيران/ كونترا» تعرضت إدارة ريجان للمساءلة ليس فقط حول الطبيعة غير القانونية لتلك التعاملات، بل أيضا بشأن مدي كفاءتها في إدارة أي شأن يتعلق بالشرق الأوسط.

بالتقابل، بدت العلاقات مع مصر في ظل حسني مبارك، رئيسها الجديد، أكثر سهولة بكثير. ففي مقابل المعونات العسكرية التي بلغت قيمتها الكلية ١,٥ مليار دولار سنويا [واستمرت علي مدي العقود الثلاثة التالية] وكانت تأتي في المرتبة الثانية بعد تلك التي تُمنح لإسرائيل، كان علي مبارك الحفاظ علي معاهدة السلام التي كان السادات قد وقعها عام ١٩٧٩، وأن يوفر للولايات المتحدة بعض الميزات الأخري القيمة مثل الإبقاء علي صلاته بياسر عرفات، وتقديم خدمات خاصة في «الحرب علي الإرهاب» الأمر الذي مكّن جورج دبليو. بوش من تحاشي المساءلة حول استخدام التعذيب للحصول علي اعترافات من المحتجزين علي ذمة أحداث ٢٠٠١/٩/١١، وعما زُعِم أنه مؤامرات تحاك ضد المواطنين الأمريكيين وممتلكاتهم، حيث كان المشتبه فيهم يرسلون إلي مصر ويخضعون للتعذيب هناك لانتزاع الاعترافات منهم.

أيضا، وطوال حكم مبارك، كان الجيشان المصري والأمريكي يقومان بمناورات تدريبية مشتركة تسمي «النجم الساطع» التي كانت تبلغ ذروتها حينما يقوم المارينز الأمريكيون بمناورة للهجوم علي الشاطئ والإنزال بالقرب من الإسكندرية. علاوة علي ذلك، وفّر التصنيع المشترك [الأمريكي/ المصري] لدبابات إبرامز الأمريكية وغيرها من العتاد الحربي مزايا للصناعات المصرية المحلية المفضلة لدي مبارك. استخدمت واشنطون العبارات الطنانة مثل «العمليات التعاونية المشتركة» لوصف تلك الأنشطة، وكانت تُستخدم كي تُغطي مَدَي واسعا من التعاملات المصرية/ الأمريكية طوال حكم مبارك الذي كان يدرك تماما قيمته بالنسبة لواشنطون منذ رئاسة ريجان وحتي باراك أوباما. حدث، في مناسبات عديدة، وخاصة تلك التي كان الأمريكيون يخاطبونه بشأن قمع الحريات السياسية والمدنية أن كان مبارك أو مساعدوه يعمدون إلي تذكير سفراء الولايات المتحدة بالقاهرة بالخدمات التي تؤديها مصر، والتي كان مبارك يسميها «التعويضات التي لا يمكن المساس بها» التي تدين بها الولايات المتحدة له، أي الطائرات المقاتلة وغيرها من العتاد التي كانت تضمن له سلامة جيشه وولاءه له.

مبارك يتولي السلطة:

كان مبارك يجلس علي المنصة بالقرب من السادات حينما انحرف القتلة بمركبتهم

العسكرية وقفز خالد الإسلامبولي وثلاثة من المتآمرين خارجها وألقوا بالقنابل اليدوية علي الحشد ثم اندفع الإسلامبولي أماما وأطلق مدفعه الرشاش علي السادات، وصاح «لقد قتلتُ الفرعون». سالت الدماء في جميع الأنحاء ولقي أحد عشر آخرون ممن كانوا علي المنصة مصرعهم، وجُرِح الكثيرون. لكن مبارك لم يُقتل رغم إصابته بالجراح. بعد ذلك، حدثت عدة محاولات لاغتياله لكنها فشلت جميعها، بدرجة أن الديبلوماسيين الأمريكيين، وعلي مدي السنين التالية، كانوا يُبدون تعجبهم لقدرته علي النجاة.

مثّل ألكسندر هيج، وزير الخارجية، رونالد ريجان في جنازة السادات. وبعد بضعة أيام من واقعة الاغتيال كتب هيج يقول إنه متأكد من أن الرئيس المصري الجديد مصمم علي التمسك باتفاقية السلام مع إسرائيل وبالتعاون مع الولايات المتحدة لمقاومة أية «تهديدات من السوفييت وعملائهم» – مما يعني أنه لا ينوي التراجع عن توجه السادات نحو الولايات المتحدة. بيد أن قلقه الأساسي كان هو أن مصر، وكما تجلي ذلك بوضوح في الحضور جد المحدود لجنازة السادات، ظلت معزولة بدرجة خطيرة عن العالم العربي.

عبّر هيج عن شعوره أن بإمكان المسألة العربية/ الإسرائيلية الانتظار مؤقتا، فيما تُركّز الإدارة الأمريكية اهتماماتها علي سياساتها الجديدة المتشددة الخاصة بالحرب الباردة. بيد أن هذا الرأي لم يستمر سوي بضعة أشهر، حينما تفجرت الأوضاع في مواجهات بين الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان مع تبادل إطلاق الصواريخ ونيران المدفعية وتلي ذلك اجتياح إسرائيل للبنان. كانت إسرائيل، قبل حدوث ذلك، قد أقنعت بعض المسئولين في إدارة ريجان أن بإمكانها التعاطي مع الأوضاع في لبنان، ومن خلال ذلك يصبح بإمكانها القضاء علي دعم سوريا لمنظمة التحرير، ولقيت هذه الفكرة ترحيبا من هيج وغيره من المسئولين الأمريكيين الذين كانوا يعتقدون أن سوريا أقوي حليف للاتحاد السوفييتي بالمنطقة. لكن بعد اجتياح إسرائيل لبنان بحجة القضاء علي منظمة التحرير هناك، وبعد أن رأي ريجان

مشاهد العنف التي ارتكبها الإسرائيليون هناك، أرسل إلي مناحم بيجن، رئيس الوزراء الإسرائيلي، بمذكرة تعتبر من أعنف المذكرات التي أرسلها البيت الأبيض إلي إسرائيل وطالبه فيها بالموافقة الفورية علي وقف إطلاق النار.

أثار ذلك غضب هيج العارم وذلك لتجاهل رأيه بأنه من الواجب السماح لإسرائيل إنهاء مهمتها هناك، وكان هيج وقتئذ قد تم تهميشه من خلال بعض الأصوات النافذة القريبة من الرئيس الذي كان ينصت وقتئذ لغيره من المستشارين، وبخاصة لجورج بي. شولتز الذي أخذ مكان هيج بعد ذلك. وعلي حين أن هيج كان علي قناعة تامة أن الولايات المتحدة ستؤدي خدمة عظيمة بمساعدتها إسرائيل في القضاء علي منظمة التحرير بوصفها مصدرا كبيرا للإزعاج، كان شولتز يخشي من أن اجتياح إسرائيل لبنان قد يُجْبر مصر علي تغيير موافقها السياسية مما لابد له أن يؤدي إلي إضعاف وضع أمريكا بالمنطقة علي المدي البعيد. في تلك الأثناء كان مبارك قد نشر مقالا تحريريا بالواشنطون بوست عن الوضع في لبنان استجاب له البيت الأبيض بتعاطف كبير[1]، وكتب ريجان له خطاباً بدأه بـ «عزيزي حسني» بيّن فيه أنه يتفق مع الزعيم المصري علي أن الأمور تتعدي الموقع المباشر الذي تقع فيه المعارك، وقال «الأحري، أن هذه الأزمة وضعتنا مباشرة في مواجهة الحاجة إلي التحرك باتجاه إيجاد حل للقضية الفلسطينية بكامل أوجهها. لقد استوقفتني بخاصة كلماتك التالية: من رماد الخراب والدمار، علينا ألا ندخر جهدا كي نبعث بروح السلام والأمل إلي حيز الوجود مرة أخري»، ثم مضي يمتدح مبارك لالتزام مصر غير الملتبس بالسلام، ولصمودها في «التزامها هذا علي الرغم من ضغوط الأسابيع الأخيرة، ثم أضاف «نريد أن نمضي في هذا الجهد بشراكة كاملة مع مصر».

كان شولتز – الذي يُعتقد أنه كان صاحب فكرة ذاك الخطاب – يعتقد أنه من

(١) يستوقف القارئ أن مبارك، وبدلا من تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، أو حتي التهديد بذلك، ردا علي اجتياح إسرائيل للبنان وما ارتكبته هناك من مجازر، وعلي تواطؤ أمريكا معها، أو حتي التدخل لديهما لوقف ذلك العدوان، فإنه يكتفي بنشر مقال في الصحافة الأمريكية يستجلب فيه تعاطف المسئولين مع مواقفه [الترجمة]

الممكن الالتفاف علي أوجه الفشل السابقة بالوفاء بوعد كامب دايفيد، الذي لم يكن قد تحقق، بإجراء تفاوضات حول القضية الفلسطينية يشترك فيها الأردن وتستوعب فيها منظمة التحرير بقيادة عرفات. وكانت إسرائيل تصر علي عدم التفاوض مع المنظمة إلا إذا اعترفت علنا بحق إسرائيل في الوجود ومشروعية وجود الدولة اليهودية، وأيضا أثبتت حقها في تمثيل جميع الفلسطينيين وليس فصيلا واحدا فقط. كان شولتز قد خطر له أنه ينبغي علي إسرائيل أن تتخلي عن كثير من الأراضي التي استولت عليها في حرب الأيام الستة، كجزء من التسوية النهائية، ولم يكن ذلك بدافع أي حب للمنظمة أو لعرفات من جانب شولتز، ولكنه تصور أن تولي الملك حسين إدارة الأمور سيضع محنة الفلسطينيين علي أجندة مختلفة. لكن إسرائيل لم تُبدِ أي اهتمام بالمشروع كما أن هدف ما سُمِّي بـ «التسوية النهائية» لم يكن يوفي بمطالب منظمة التحرير. لكن «مبادرة ريجان» – كما كانت تُعرف – لم توضع قيد التنفيذ أبدا فيما أصبح من الواضح أنه ليس بإمكان الأردن الاضطلاع بهذا الدور بمفردها علي الرغم من وعود واشنطون بتقديم معونة عسكرية لها نظير قيامها به، وهكذا هاتف الملك حسين الرئيس ريجان ليبلغه بهذا وبأنه ليس ثمة إمكانية لتطوير موقف تفاوضي بهذه المواصفات تقبله المنظمة وأضاف «إننا في الأردن، وقد رفضنا منذ البداية التفاوض نيابة عن الفلسطينيين، فلن نقوم بأي دور منفردين، أو نيابة عن أي أحد في تفاوضات السلام بالشرق الأوسط».

في تلك الأثناء، تسببت الأحداث التي أعقبت الثورة الإيرانية، في إعادة تقييم البلاد العربية للأوضاع وأدت إلي تصالح بين مصر والجامعة العربية التي عادت إلي مقرها بالقاهرة مرة أخري. من ثم، لم يكن من المحتمل نجاح التوجه نحو الأردن كمفاوض مُختار بدون دعم من القاهرة، بيد أن إعادة انتخاب ريجان عام ١٩٨٤ شجعت البلاد العربية التي ساورها الأمل في انطلاق محاولة جديدة لحل القضية الفلسطينية من خلال عقد مؤتمر دولي يشكل فيه الفلسطينيون جزءا من الوفد الأردني. كانت الإدارة الأمريكية قد اشترطت مسبقا موافقة إسرائيل علي أية

شخصية فلسطينية تشارك في أية عملية تفاوضية مما كان يعني استبعاد عرفات وبعض الشخصيات الفلسطينية الأخري عن المشاركة. من ثم، وفي وجود كل تلك المحاذير، بدا احتمال حدوث تفاوضات جادة أمرا مستبعدا. ومع هذا، مضي الزعماء العرب يتوافدون علي واشنطون في بداية عام ١٩٨٥ لبحث إمكانية وجود أي أساس للأمل في نجاح أية مبادرة جديدة.

في ١١ فبراير ١٩٨٥، وقّعت منظمة التحرير مع الأردن علي بيان أعلن فيه الطرفان توافقهما علي أن هدفهما كان إقامة فدرالية أردنية/ فلسطينية بمجرد انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. اقترح ممثلو الدول العربية أن الخطوة الأولي في العملية التفاوضية ستكون إجراء حوار أمريكي/ فلسطيني، واضطلع مبارك بمهمة المتحدث الرئيسي عن الخطة العربية التي كانت تهدف إلي إشراك الولايات المتحدة مثلما كان السادات قد فعل في حرب أكتوبر. أبلغ مبارك المراسلين الصحفيين بعد لقاء له مع الملك حسين في الغردقة بأنه لم يقل أبدا بأن أعضاء الوفد الفلسطيني لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاءً في منظمة التحرير، وأكد أن الجامعة العربية قد قررت أن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني وأنه لا يملك الخروج عن هذا القرار لأن مصر لا تملك هذا الحق وحدها.

ثم أبلغ الملك حسين المراسلين أنه يتفق تماما مع الرئيس المصري علي أن هذه ربما تكون آخر فرصة للسلام وأن ثمة نافذة ضيقة جدا للأمل وأضاف قائلاً: «إن هذه آخر فرصة، وعلي الولايات المتحدة أن تحسم أمرها». ذهب مبارك إلي واشنطون كي يحاول إقناع المسئولين بالفكرة، وأبلغ الصحفيين في العاصمة الأمريكية أنه وكما كان قد كرر مرات عديدة، فإن الوفد يجب أن يتضمن ممثلين عن الضفة الغربية وقطاع غزة وآخرين ممن توافق عليهم مختلف الأطراف بحيث يصبح نطاق الرؤي واسعاً، وإنه يجب الاستفادة من آراء مختلف الشخصيات تلك. كان الحل الذي اقترحه مبارك يستعيد اتفاقيات كامب دايڤيد التي اقترح فيها وجود وفد يضم عُمَد مدن الضفة الغربية المنتخبين وغيرهم من القادة الفلسطينيين من أجل التفاوض علي

تسوية نهائية. بيد أن إسرائيل تمسكت بموقفها واعتبرت منظمة التحرير تنظيما إرهابيا ولا تعترف بحق إسرائيل في الوجود، ومن ثم لا يمكن لأي وفد له روابط مع منظمة عرفات أن يشارك في أية تفاوضات.

حينما توجه المراسلون الصحفيون لمسئولي الإدارة متسائلين عما إن كانت الولايات المتحدة ستشارك في محادثات تمهيدية مع وفد أردني يضم فلسطينيين لا ينتمون إلي منظمة التحرير – أو بمعني آخر، عما إن كانت الولايات المتحدة ستقبل خطة مبارك، كانت الإجابة هي أنه لا توجد إجابة. لكن المسئولين كانوا قد أوضحوا لمبارك والملك حسين، من خلف الكواليس، أن محاولتهما لتبني تفاوضات بين الولايات المتحدة وبين وفد كالذي كانا قد اقترحاه لن يكتب لها النجاح. علاوة علي ذلك، تم تحذير الملك حسين بأنه لا أمل في أن يوافق الكونجرس علي الأسلحة التي كان قد وُعد بها إلا إذا التزم الأردن بعقد مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. جاء رد حسين في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قال فيه إن الأردن ستتفاوض مع إسرائيل مباشرة وعلي وجه السرعة في ظل إشراف مقبول ووفقا لقراريْ مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨». وبعد شهر من هذا الخطاب، رفض مجلس الشيوخ الأمريكي طلب الأسلحة الذي كانت الأردن قد تقدمت به ونص علي أنه لن يكون ثمة مبيعات ذات قيمة من الأسلحة إلي الأردن حتي بدء إجراء مفاوضات مباشرة ذات معني. بتعبير آخر، قال حسين إن التفاوضات يجب أن تكون علي أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي اقتضي أن تنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، فيما طالب مجلس الشيوخ الأمريكي الأردن بأن تعترف بإسرائيل اعترافا كاملا متخطية بذلك منظمة التحرير. وفي النهاية، رفضت الإدارة الأمريكية، في أوائل فبراير عام ١٩٨٦ طلب صفقة الأسلحة للأردن التي كانت تقدر قيمتها بمليارىْ دولار.

تعلّم مبارك من أحداث عام ١٩٨٥ ومن محاولته بدء حوار بشأن عملية السلام بين منظمة التحرير والولايات المتحدة أنه ليس باستطاعته تحقيق نجاحات كتلك التي كان

السادات قد أحرزها في حرب أكتوبر أو في إعداد المسرح لمحادثات كامب دايفيد[1]. فعلي الرغم من خطاب ريجان إلي مبارك الذي استهله بـ «عزيزي حسني» وتحدث فيه عن الحاجة للقيام بمحاولة جديدة لإيجاد حل، ووعده بالمضي في محاولاته بشراكة كاملة مع مصر، فقد كان ثمة حدود قاطعة لما يمكن لواشنطون التفكير في تجاوزها في أية أجندة مقترحة، وأن العامل المفتاح للحصول علي موافقة حكومة الولايات المتحدة كان هو موافقة إسرائيل أولا.

أدي تورط أمريكا فيما غدا يُعرف باسم «إيران جيت» أو مسألة إيران/ الكونترا إلي الشك في أن بإمكان الولايات المتحدة الضغط علي إسرائيل كي توافق علي أجندة لبدء محادثات السلام. وفقا لما كتبه ويليام قوانت، فقد كانت الحكومات العربية علي علم تام بتدفق الأسلحة الأمريكية علي إيران من خلال إسرائيل واعتقدت بتواطؤ أمريكا في تلك الصفقات في نفس الوقت الذي كانت واشنطون تبدو وأنها تأخذ جانب العراق في الحرب الإيرانية/ العراقية، أي أن السؤال كان «كيف يمكن التوفيق بين هذين التوجهين السياسيين؟. وفي وقت كانت مصداقية أمريكا مهمة من أجل أي نجاح محتمل لعملية السلام، كانت مصر والأردن تساورهما الشكوك حول جدوي الاعتماد علي الولايات المتحدة».

لدي هذه النقطة، لم يكن لدي مبارك ما يقدمه لرعاته الأمريكيين بشأن مبادرة جديدة لعملية السلام بأكثر من تلك المقترحات التي كان الملك حسين قد أطلقها في العامين السابقين. مثّل الوضع، بالنسبة لمبارك وجهين أحدهما سيّئ والآخر أقل سوءا. نجم الوجه السيئ عن أن مشاكله الداخلية كانت، جزئيا، إحدي تبعات زيارة السادات للقدس وما أعقبها من مشاعر الغضب والإحباط التي بلغت ذروتها في اغتياله، والتي غدت ترتبط بشخصه هو أي بمبارك؛ أما الوجه الأقل سوءا فكان اعتقاده بأنه بطرحه المقترحات التي لم تلق قبولا فقد جعل من نفسه حلقة اتصال

(١) يمكن القول أيضا إنه إلي جانب ضعف مبارك ونظامه، فإن التنازلات العديدة التي كان السادات قد قدمها واعتباره أن الولايات المتحدة تحوز ٩٩٪ من أوراق اللعب قد أضعف دور مصر ورسخ تبعيتها لأمريكا التي لا تحرص سوي علي مصالحها في المنطقة وعلي ما تريده صنيعتها إسرائيل، ومن ثم، كان الاستخفاف بأية مطالب مصرية أو عربية (الترجمة)

بياسر عرفات لا يمكن الاستغناء عنها، وعلي الرغم من أن هذا لم يكن بالوضع المريح، لكنه رأي فيه وضعا يساعد علي الحفاظ علي دوره في أية تفاوضات مستقبلية (لو حدثت) ويدعم وضعه بالنسبة لواشنطون.

الصراع الداخلي:

في أعقاب اغتيال السادات، قامت الشرطة المصرية باعتقال آلاف المشتبه في تورطهم في المؤامرة. في أبريل ١٩٨٢ تمت محاكمة من نفذوا الهجوم وإعدام خالد الإسلامبولي وثلاثة آخرين ممن كانوا قد اشتركوا في إطلاق النيران. كان ثمة ثلاثة وعشرون شخصا وجّهت إليهم تهمة الاشتراك مباشرة في المؤامرة، واستمرت محاكمتهم هم والآخرين ممن تم القبض عليهم لمدة عامين تقريبا. ظل أحد رفاق الإسلامبولي في المعتقل حتي قيام ثورة التحرير في يناير ٢٠١١ والتي أدت إلي سقوط مبارك، ثم أُطلق سراحه مع آخرين من المعتقلين السياسيين الذين كانوا قد قضوا مُددا طويلة في السجون. كان أكثر من لفت الأنظار بشأن دافع الإسلامبولي هو أنه ارتكب جريمته بعد أن أصدر الشيخ عمر عبدالرحمن، رجل الدين الأعمي، فتواه التي أحل بها دم السادات. فيما بعد، ظهر الشيخ عمر عبدالرحمن في نيويورك وكان العقل المدبر للمحاولة الأولي لتفجير مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣.

كان قد ألقي القبض آنذاك أيضا علي أيمن الظواهري الذي اكتسب شهرته بعد انضمامه لتنظيم القاعدة. كان الظواهري آنذاك، طبيبا شابا ينتمي إلي الشريحة العليا من الطبقة الوسطي. كان الظواهري أيضا طالبا نابغاً أبدي سماتٍ تؤهله للقيادة، لكنه كان يدعي قوامته الأخلاقية، ويزعم أنه يملك الحقيقة كاملة. كان سيد قطب، القائد الفكري لحركة الجهاد المصرية من أهم من تركوا أثرا علي الظواهري، وكان قطب قد أعدِم في عهد عبدالناصر. كان الظواهري في الخامسة عشرة عندما أعدِم قطب، وكان قد بدأ في تشكيل خلية سرية هدفها الإطاحة بالحكومة وإقامة دولة دينية إسلامية. كان الظواهري يشارك عبدالناصر الاعتقاد في قدرِ مصر الاستثنائي

كقائدة للعالم العربي، لكن فيما كان هذا يعني لناصر الإفلات من مقتضيات الحرب الباردة وقيودها بحيث تضطلع مصر بقيادة العالم العربي إلي العالم الحديث، فقد كان يعني للظواهري السعي لإقامة خلافة إسلامية يحكمها رجال الدين والفقهاء الذين لم يمارسوا دورا في السلطة منذ القرن الثالث عشر. اعتقد الظواهري أن مصر يجب أن تقود العالم في هذا المسعي، بحسب ما كتبه لاحقا، حيث قال إن التاريخ سيأخذ منعطفا جديدا آنذاك، منعطفا معاكساً للاتجاه الذي تقوده فيه الإمبراطورية الأمريكية وحكومة العالم اليهودية. لكنه رأي أنه ينبغي، قبل التعاطي مع العدو البعيد، التعاطي مع العدو القريب أو أن النجاح لن يتحقق قبل أن يصلح الإسلام نفسه، وينبغى أن تبدأ تلك العملية في مصر.

وعلي الرغم من أن الظواهري لم يكن ضمن المتآمرين علي اغتيال السادات إلا أنه كان أحد قادة جماعة الجهاد. بعد انتهاء دراسته في كلية الطب، التحق بالجيش حيث قضي مدة الخدمة العسكرية، ثم سافر إلي أفغانستان وأبهره قتال «المجاهدين» ضد القوات السوفييتية. كان أيضا قد شعر ببالغ الإعجاب بآية الله الخميني قائد الثورة الإسلامية الإيرانية التي أيدها من خلال المنشورات والشرائط المسجلة، حيث حث جميع الجماعات الإسلامية في مصر علي الاقتداء بالنموذج الإيراني، لكنه لم يحرز نجاحا في توحيد جميع التنظيمات التي كانت تهدف للإطاحة بالحكومة باسم الإسلام إلي أن وحّد جميع فصائل الجماعات الإسلامية المختلفة توقيع السادات علي اتفاقية السلام مع إسرائيل. أيضا، كانت زوجة السادات قد تبنت قانوناً جديداً للأحوال الشخصية ينحاز للنساء ورأت فيه تلك الجماعات مخالفة للشرع. كان السادات أيضا قد سخّر، في آخر خطاب له قبل الاغتيال من النساء اللاتي يرتدين ما يسمي بالزي الإسلامي وحظر علي المحجبات دخول الجامعات، الأمر الذي حفز الراديكاليين علي القول بأنه مرتد، وكان ذلك بمثابة دعوة مفتوحة لاغتياله.

بدأت ملحمة الظواهري أثناء المحاكمات حينما ظهر أنه كان قائد المتهمين الذين مضوا يهتفون وراءه «خيبر خيبر يا يهود، جيش محمد سوف يعود». تم الإفراج عن

الظواهري بعد ثلاثة أعوام قضاها بالسجن، واستأنف ممارسة الطب لبعض الوقت قبل أن يسافر إلي أفغانستان للانضمام إلي المجاهدين في قتالهم للاتحاد السوفييتي. وبعد انتصار المقاومين الأفغان، كرس الظواهري نفسه للإطاحة بالحكومة المصرية، واتخذ اليمن مقرا لعملياته ثم السودان إلي أن أصبح قائدا لجماعة الجهاد الإسلامية التي قامت بشن هجمات إرهابية دموية من بينها عملية وادي الملوك الشهيرة ضد السياح الأجانب. كان أيضا أحد المخططين الرئيسيين لاغتيال مبارك في أديس أبابا أثناء حضوره اجتماع منظمة الاتحاد الإفريقي عام ١٩٩٥، والذي فشل نتيجة خطأ ارتكبه قاذف القنبلة ويقظة عمر سليمان. ونتيجة لتلك الأنشطة تم طرد الظواهري ومعه أسامة بن لادن، الذي كان قد قام بتمويل تلك العملية، من السودان ورحلا إلي أفغانستان، وهناك، أقنع بن لادن زميله بأن الوقت قد حان لتوجيه ضربة إلي «العدو البعيد»، وجعلا من ذلك قمة أولوياتهما.

سارت استجابات مبارك لموجة الإرهاب تلك – تمديد العمل بقانون الطوارئ، والاعتقالات والمحاكمات السرية، واستخدام التعذيب علي نطاق واسع– سارت في معية سياساته الاقتصادية التي أدت إلي شعور مزيد من المصريين بحالة من اليأس، وإلي زيادة التطرف وأعداد المتطرفين. كان حكمه يعتمد علي ولاء الجيش الذي اشتراه ليس فقط من خلال السلاح الذي كان يحصل عليه من الولايات المتحدة، بل أيضا من خلال المحسوبية التي اختص بها ذوي الرتب العالية الذين تحول كثير منهم إلي رأسماليين وأصحاب مشاريع يملكون قطاعات كبيرة في الاقتصاد المصري. كان الضباط بعد التقاعد يتلقون منحا خاصة مثل عقود ملكية لمساحات كبيرة من أراضي البناء والتي يقيمون عليها مشاريع إسكان باهظة الثمن أو مدن سياحية، أو كانوا يمنحون أراضي يستغلونها في إنتاج محاصيل زراعية وسلع تجارية أخري مثل زيت الزيتون. وعلي حين أن بعض رجال الأعمال كانوا أعضاء في مختلف الوزارات في عهد مبارك، إلا أن الجيش كان يمارس السلطة علي مختلف العقود فإما أن تُمنح أو تُمنع. وفي ظل أوضاع كهذه، اكتسبت الصناعات التي قامت سمة شبه إقطاعية وكادت الطبقة الوسطي تختفي ومعها الحراك الاجتماعي.

لم يكن لهذا النظام-أن يستمر دونما المعونة العسكرية من الولايات المتحدة، ولا يعني هذا أن الأمريكيين تعمدوا دعم التنمية غير المتوازنة بمصر، بل إنهم لم يستطيعوا التوفيق بين الأهداف المتعارضة والجمع بينها بأية وسيلة أخري.

في برقية أرسلتها إلي واشنطون يوم ١٩ مايو ٢٠٠٩، أوجزت سفيرة الولايات المتحدة مارجريت سكوبي حوالي ثلاثة عقود من سياسات مبارك الداخلية والخارجية، وقد جاء نص الرسالة في تسرنبات ويكيليكس ثم أعيد نشرها بصحيفة الجارديان في عدد ٩ ديسمبر ٢٠١٠، كما يعتبر فحوي تلك البرقية تمهيدا لما حدث بعد ذلك. بدأت سكوبي برقيتها بأن تنبأت أن مبارك، رغم تقدمه في العمر، سيسعي إلي البقاء في منصبه في انتخابات ٢٠١١، التي، وبحسب قولها، لن تكون حرة أو نزيهة، وأنه ينوي البقاء في السلطة حتي وفاته. أضافت أن مبارك ليس له صديق حميم يُودِعه أسراره أو مستشار يمكنه التحدث نيابة عنه، وقد حظر علي مستشاريه الرئيسيين العمل خارج نطاق سلطتهم المحدَّدة بأسلوب صارم:

«يعمل المشير طنطاوي علي أن تبدو القوات المسلحة علي درجة معقولة من اليقظة، فيما يكسب ودَّ الضباط بالمنح والامتيازات التي يتلقونها، ولا يبدو أن مبارك يهتم بأن تلك القوات غير مُعدّة لمواجهة التهديدات الخارجية للقرن الحادي والعشرين. يعمل كل من عمر سليمان وحبيب العادلي علي كبح جماح مصادر الأخطار الداخلية، كل من خلال مجال اختصاصه، فيما لا يقلق مبارك بشأن التكتيكات المستخدمة لتحقيق هذا الهدف.

يتدخل جمال مبارك ومعه حفنة من [رجال الأعمال] والوزراء في الشئون الاقتصادية والتجارية، لكن الأرجح أن مبارك سيقاوم تطبيق المزيد من [الإصلاحات] الاقتصادية إذ رأي أنها ستخلق الضرر بالنظام والاستقرار العام».

ثم جاء في تلك البرقية التي أرسلت من سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة إلي إدارة أوباما الجديدة، وصف للحالة البائسة التي وصلت إليها مصر في سنوات

حكم مبارك، إذ ذكرت أنه وعلي الرغم من أن مصر مازالت قوة اقتصادية إقليمية مهمة إلا أن «المشاكل» التي يعانيها غالبية المصريين «تسبب لهم الإحباط» مما يعتبر وصفا غير دقيق يُقلل من خطورة الحال التي وصلت إليها الأوضاع، كما تكشف الجملة التي تلت في التقرير: منذ ثلاثين عاما، كان إجمالي الدخل القومي يناظر مثيله في كوريا الجنوبية، أما الآن فهو يناظر إجمالي الدخل القومي في إندونيسيا. عام ٢٠٠٨ عادت مرة أخري، ولأول مرة منذ عام ١٩٧٧، أعمال الشغب للمطالبة بالخبز». كانت الإصلاحات السياسية قد توقفت، بل وتراجعت، فيما مضت الحكومة تستخدم الأساليب القمعية ضد الأفراد والجماعات والتنظيمات، وبالمثل، توقف الإصلاح الاقتصادي، إذ إنه، وكما ذكرت برقية السفارة الأمريكية، فإن النمو الكبير لمعدلات مجمل الناتج المحلي الذي كانت السنوات الأخيرة قد شهدته لم يساعد علي تخفيف وطأة الفقر عن الطبقات الدنيا: «نجم عن حجم التضخم الكبير ومعه تأثير الكساد العالمي زيادة الفقر المدقع، وفقدان الوظائف، وتنامي عجز الموازنة، وتراجع نمو مجمل الناتج المحلي ليصل إلي ٣,٥٪ في عام ٢٠٠٩، أي نصف معدل العام السابق».

علَّق أحد المراقبين بالقول إن هذا كله كان متنبأ به من أول يوم تولي فيه مبارك. لم تكن لديه أية رؤية للمستقبل مقارنة بزخم طموحات ناصر الاقتصادية بالنسبة لمصر، أو بإجراءات السادات الجريئة؛ لم يكن ثمة «مشروع قومي مصري» له سمة الاستقلال. منذ السنوات الأخيرة للثمانينيات، وطوال التسعينيات، بدأت مصر تشعر بمغبات «الإصلاحات الاقتصادية» المفروضة دولياً، والتي جعلت البلاد مكانا مستقراً للاستثمارات الأجنبية ولم تفعل شيئا لتخفيف وطأة معاناة الشعب. في هذا الصدد يقول طارق عثمان في كتابه «لحظة التغيير» إن أفضل خيار خطر لمبارك كان هو «السلام الأمريكي» لفترة ما بعد الحرب الباردة.. الذي اقتضي أن يترسخ الأمن الأشمل علي أساس الضمانات الأمريكية والاندماج الاقتصادي الإقليمي. ونظير ذلك، تكافأ مصر بزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبمكان قيادي في النظام المنبثق، واستمرار الدعم الدولي؛ وسيقاس مدي نجاحها في هذا الجهد بدولارات

الاستثمارات، والفوائض التجارية، واستمرار النظام بدلا من أي إصلاح أو إحياء داخلي حقيقي، أو تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدي، أو أي حس بالتحقق التاريخي».

حرب الخليج الأولي:

في ٢٥ يوليو ١٩٩٠، استدعي الرئيس العراقي صدام حسين سفيرة الولايات المتحدة إيريل جليسبى للاجتماع به في وقت متأخر من الليل، وكان لهذا الاجتماع أن يكون الاتصال الأخير بين البلدين قبل غزو العراق للكويت في ٢ أغسطس من العام ذاك. كان لدي صدام قائمة طويلة من الشكاوي من السياسة الأمريكية طوال العقد السابق، بدءا بفضيحة إيران/ كونترا التي فضحت ازدواجية تعاملات الولايات المتحدة إبان الحرب الإيرانية/ العراقية. ثم قال إنه غدا ثمة برهان علي أن الإمارات والكويت تعملان علي تخفيض أسعار النفط، علاوة علي أن الكويت تقوم بأعمال حفر لآبار نفط في المناطق الحدودية بين البلدين، بل وتتجاوز الخطوط الحدودية وسحب نفط هو من حق العراق. وأضاف إن تلك الأعمال تعتبر حربا اقتصادية علي العراق التي غدت مدينة بأربعين مليار دولار نتيجة لحربها علي إيران، وإنه بدون مقاومة العراق للجمهورية الإسلامية الإيرانية لاختلفت الأوضاع بالمنطقة. قال إنه علي الرغم من أنه يعلم مصلحة الولايات المتحدة في انخفاض أسعار النفط إلا أنها لا يجوز لها أن تحول بينه وبين تصحيح الأوضاع الخاطئة، أي أن جميع البلاد التي أفادت من اضطلاعه بالهجوم علي ملالي إيران أصبحت مدينة له بعدم التدخل حينما يتولي حل مشاكله مع الكويت[1].

أجابته جليسبي بأن أكدت له أن الرئيس بوش كان رجلا حكيما لا يرغب أن تُشنّ حرب اقتصادية علي بغداد، وأكدت أن لديها تعليمات بمحاولة إقامة علاقات وثيقة مع العراق، ثم تلت ذلك بمقولة شهيرة كان لها أن تصبح موضع دراسة وتمحيص

(١) كانت بلدان الخليج هي من حفزت صدّاماً في حربه ضد إيران ووعدته بتمويلها، وجعلت منه بطلا لشنه تلك الحرب (الترجمة)

علي مدي العقود الثلاثة التالية لمعرفة ما إن كانت جليسبي قد أعطت صداماً الضوء الأخضر لغزو الكويت، حيث ذهب المحللون إلي أنها قامت بنصب فخ له لتمكين إدارة بوش من استخدام القوة العسكرية لإقامة «النظام العالمي الجديد» في فترة ما بعد الحرب الباردة. بدأت جليسبي بالقول «أعلم أنك تحتاج إلي أموال. نفهم ذلك، ونري أنه لابد أن تتوفر الفرصة لك لإعادة بناء بلدك. لكننا ليس لدينا رأي في الصراعات العربية/ العربية مثل نزاع الحدود بينك وبين الكويت». وعلي الرغم من المعالجات المثيرة لتلك المقولة، فقد صرحت السفيرة بأنها كانت قد تلقت التعليمات بأن تقوم باستكشاف نوايا صدّام «بروح من الصداقة والود» وأصرّت علي أن الولايات المتحدة كانت ترغب في التوصل إلي حل سريع سلمي لتلك الأزمة.

لكن الأمر الأقل ذيوعا كان هو اقتراح جليسبي، أثناء حديثها مع صدام، بأن يسعي لتوسط حاكم عربي آخر، وليكن حسني مبارك، في هذا النزاع، وكان رد صدام هو أن محاولاته من أجل تدخل بلاد عربية أخري لإيجاد حل قد فشلت ، ثم ختم حديثه بهذا السؤال «والآن أخبريني، ماذا كان الرئيس الأمريكي ليفعل لو أنه وجد نفسه في هذا الوضع؟». ثم اتضح فيما بعد أن الرئيس بوش لم يكن راغبا في محاولات مبارك للتوسط علي الرغم من أن الرئيس المصري كان قد طرح نفسه للقيام بهذا الدور. بعد ذلك، وعلي مدي الأشهر التالية، مضي بوش يكرر أن أكثر ما كان يخشاه هو نجاح الجهود للتوصل إلي حل عربي الأمر الذي كان لابد له أن يُقصي دور الولايات المتحدة في تقرير الأمور كلها التي تتعلق بالأفعال العدوانية – وبخاصة إذا تعلقت النزاعات بالتحكم في مصادر النفط؛ ثم قال بوش إنه لو كان صدّام قد نجح بإضافة احتياطات الكويت النفطية إلي مصادر النفط العراقية لغدا له القول الفصل في منظمة أوبك ونافس بذلك وضع أمريكا المهيمن علي الدول الأعضاء.

حينما بدأ غزو العراق للكويت طلب الملك فهد من الأردن التدخل لدي صدام كي يقصر تقدم قواته علي المناطق المتنازع عليها فقط ليصبح بالإمكان حل الخلاف سلمياً. شعر الملك حسين أن عليه لقاء صدام شخصيا، لكنه قرر أنه ينبغي عليه

التحدث مع مبارك أولا من أجل إمكان توحيد جهود البلاد الثلاثة والتنسيق بينها. كان لجوء صدام للقوة قد أزعج مبارك لأن صداماً كان قد وعده بعدم اتخاذ أية خطوة في هذا الاتجاه قبل أن يلتقي وجها لوجه مع مسئولي الكويت في مؤتمر كان من المقرر عقده بالجامعة العربية. كان رد فعل مبارك في البداية هو البحث عن طريقة للتوسط في النزاع – أي التوصل إلي حل عربي وهو ما كان البيت الأبيض يخشاه تحديدا. في تلك الأثناء، هاتف حسين الرئيس بوش فيما كان الملك الأردني في طريقه إلي الإسكندرية وأبلغه بوش أنه كان يحاول الوصول إليهم وأنه كان في غاية القلق من غزو صدام للكويت وأنه قد أصدر تصريحا رسميا بهذا المعني، وكان بوش قد قال في تعليقاته بالبيت الأبيض «هذا لن يستمر. هذا لن يستمر. ذلك العدوان ضد الكويت».

في حديثه للملك حسين قال بوش «لقد تحدي صدام الولايات المتحدة» وإنه علي استعداد «لقبول التحدي»، ثم أبدي تعجبه لعدم «إدانة البلاد العربية عدوان العراق أو تقديم المساعدة للكويت». ثم أضاف «ستتصرف الولايات المتحدة بمفردها سواء تعاونت معها البلاد الأخري أم لا». آنذاك، طلب منه الملك حسين منح البلاد العربية ثماني وأربعين ساعة علي الأقل، وكان مبارك قد اقترح لقاء قمة مصغر بمدينة جدة، لكن بوش اشترط انسحاب العراق من الكويت وإعادة حكومتها الشرعية، وأصر حسين علي أنه ينبغي مناقشة تلك المسائل بالقمة المقترحة بدلا من جعلها متطلبات سابقة علي القمة.

حينما وصل حسين إلي بغداد وجد صداماً منفتحا علي فكرة القمة لكن بدون شروط مسبقة، وبشرط ألا يصدر وزراء الخارجية العرب الذين كانوا مجتمعين بالقاهرة إدانة للعراق. شعر الملك حسين بالارتياح وهو ينقل هذه الرسالة للملك فهد ومبارك. بيد أنه، وقبل عودته لعاصمته كانت الحكومة المصرية قد أصدرت بيانا يدين الغزو، وأعلنت أن وزراء الخارجية العرب قد اقترحوا أيضا إدانة العراق.

ماذا كان قد حدث في تلك الأثناء؟ أوضح مبارك للملك حسين أنه كان يتعرض

«لضغوط شديدة» وقال إنه كان قد تحدث أيضا مع الملك فهد الذي عبر عن غضبه الشديد، من ثم، فقد تراجع عن اتفاقه السابق الخاص بعقد لقاء قمة، وإنه يطالب العراق بالانسحاب الفوري من الكويت وبإعادة الأسرة الحاكمة الكويتية إلي الحكم. ما لم يعرفه الملك حسين هو أن بوش كان قد تحدث طويلا مع مبارك علي الهاتف، وأبلغه أثناء ذلك الحديث أن الولايات المتحدة علي استعداد لإعفاء مصر من ديونها. كتب بوش في مذكراته يقول إن حصار العراق سينجم عنه مصاعب اقتصادية حادة لمصر، وإذا لم تعوضها الولايات المتحدة فقد تحدث مشاكل سياسية خطيرة في ذلك البلد. أضاف أنه يعلم أن الكونجرس لن يوافق بسهولة علي إعفاء مصر من ديونها، لكنه كان بحاجة إلي دعم مصر «إن مبارك عنصر حاسم في عملية السلام بالشرق الأوسط برمتها، وفي تكوين التحالف العسكري».

وفّر انسحاب مبارك من أي ارتباط بمبادرة الملك حسين وقتا كان بوش في أمس الحاجة إليه لإرسال ديك تشيني، وزير الدفاع للحصول علي موافقة الملك فهد لموضعة قوات أمريكا في بلده، واقتنع الملك، جزئيا، بسبب الاستخبارات المشبوهة التي قدّمها تشيني عن احتمال قيام العراق بغزو السعودية بعد أن تفرغ من عملية الكويت. وقت زيارة تشيني، كان أسامة بن لادن موجودا بالسعودية وأبلغ الملك أن باستطاعته تشكيل جيش لتحرير الكويت دونما اللجوء إلي القوات الأمريكية. حينما رُفِض طلبه، اندفع غاضبا مغادرا القصر الملكي وأعلن أنهم ستأتيهم أنباء منه مرة أخري.

لم يكن بن لادن يسعي فقط لقيادة جيش إسلامي يحارب به صدام حسين المرتد، بل كان يهدف أيضا إلي قطع الروابط بين السعودية والولايات المتحدة والتي يرجع تاريخها إلي نهاية الحرب العالمية الثانية حينما حصل فرانكلين دي. روزفلت للكفار علي موطئ قدم في «أرض الحرمين الشريفين المقدسة». وعلي الرغم من أن صناع السياسة الأمريكيين كانوا يعلمون جيدا خطورة تجاهل المشاعر الدينية، إلا أنهم لم يكن بإمكانهم استبعاد الشرق الأوسط واعتباره منطقة خارج نطاق المصالح الأمريكية، وبخاصة مع أهمية النفط للاقتصاد العالمي، من أجل مراعاة مشاعر

بن لادن ورفاقه. من ثم، طلب بوش من مصر إرسال قوة رمزية للمشاركة في حرب «عاصفة الصحراء» للتأكد من أن الهجوم علي جيش صدام حسين له غلاف رقيق من الدعم العسكري العربي.

نتائج ملتبسة:

مقارنة بكل التعقيدات التي نجمت عن حرب الخليج الأولي، كانت محاولة الحصول علي موافقة الكونجرس بإعفاء مصر من ديونها أمرا مباشرا واضحا. كانت الحرب ذاتها سريعة وسهلة، لكن بوش لم يسمح لقواته بالسير إلي بغداد، وبذلك ترك صدام حسين في السلطة، وترك للرؤساء بعده معضلة الإطاحة به. كان فهد ومبارك قد أبلغا بوش قبل الحرب أنهما يعتقدان أنه من غير المحتمل لصدام أن يستمر في السلطة إذا انسحب من الكويت، ومن ثم، كان بوش يأمل أن هزيمة صدام فيما أسماه «أم المعارك» ستعمل علي وجود حافز للإطاحة به عن طريق حدوث انقلاب عسكري أو ما شابه. ثم شهد العقد التالي الرئيس كلينتون وهو يحاول إحداث تغيير في العراق بإحكام العقوبات المفروضة عليها، لكن ذلك لم يؤد إلي نتيجة. أيضا أدي اكتشاف مدي ما أحرزه صدام من تقدم في تصنيع أسلحة الدمار الشامل قبل حرب الخليج الأولي إلي تزايد مشاعر القلق بعد الحرب[1] كان هدف فرض العقوبات علي العراق، والتي زُعِم أنها كانت من أجل إجباره علي الموافقة علي التفتيش غير المحدود عن أسلحة الدمار الشامل، تلك العقوبات التي كانت قد بدأت بُعيد غزوه الكويت واستمرت بعد الحرب وطوال رئاسة كلينتون، كان هدفها الإطاحة بصدام عن السلطة. لكن أيا كان هدفها فقد أدت بآثار عكسية حيث لم يتأثر بها صدام ومن حوله الذين استمروا ينعمون بملذات العيش فيما عانى المواطنون العراقيون، وبخاصة الأطفال، من الحرمان والعوز والحاجة إلي أساسيات الحياة وإلي الدواء الأمر الذى أدى إلى عدد كبير من الإعاقات والوفيات. عمل ذلك علي انتشار المشاعر المعادية لأمريكا في أنحاء العالم العربي. في عام ١٩٩٦، أخبرت مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية

(١) لم يثبت أن صداماً كان يملك أسلحة الدمار الشامل المزعومة [الترجمة].

كلينتون أحد محاوريها قائلة: «أعتقد أن هذا خيار جد صعب، لكننا نعتقد أن الثمن المدفوع مُجدٍ»[1] بعد ذلك بينت في مذكراتها أنها لم تكن تعني تبرير موت الأطفال، لكن صدام حسين كان بإمكانه إنهاء المعاناة ورفع العقوبات من خلال التعاون مع فرق التفتيش[2].

أيا كان ما أنجزته العقوبات، فقد كانت حافزا قويا للإرهابيين العرب. أعلن أسامة بن لادن وأيمن الظواهري أن هجمات ٩/١١ كانت استجابة عادلة لما أنزله الغرب بالعراقيين من بؤس ومعاناة. وإلي جانب الناقدين المتطرفين لمغبات حرب الخليج الأولي، فقد نقد الأوضاع بعض الشخصيات البارزة مثل بطرس بطرس غالي الذي كان قد عمل من قبل أمينا عاما للأمم المتحدة، ثم ترأس بعد عودته إلي مصر جمعية حقوق الإنسان التابعة للحكومة، حيث أبلغ أحد الكتاب الأمريكيين أثناء زيارة له للقاهرة قائلاً «في عام ١٩٩٢ كنت أتوهم أن بإمكان الأمم المتحدة أن تدير عالم ما بعد الحرب الباردة لكنني كنت مخطئا. شعرت الولايات المتحدة أن عليها هي إدارة عالم ما بعد الحرب الباردة علي أساس نشر سياسات الأسواق الحرة والديموقراطية باعتقاد أن الديموقراطيات لا تحارب بعضها. لكن تلك الأيديولوجيا فشلت، وانتقلت الإدارة الجديدة من سياسة الإقناع إلي تبني سياسة القمع والحروب الاستباقية»[3].

---

(١) أي موت الأطفال والكبار وتشويههم وفرض الجوع والعوز وشح الدواء وأساسيات الحياة (الترجمة).

(٢) لكن الثابت أن صداماً تعاون بالكامل مع تلك الفرق. انظر كتاب «بوش ضد العراق لماذا؟» الذي صدرت ترجمته العربية عن سطور (الترجمة).

(٣) يحاول المؤلف في سرده للأحداث الإيحاء بأن حرب «الخليج الأولي»، وما تلاها من إقامة قواعد عسكرية في دول الخليج، ثم حرب الخليج الثانية أو الحرب علي العراق واحتلالها، كانت جميعها ردود أفعال علي سلوك صدام حسين، هذا علي الرغم أنه من الثابت أن غزو العراق واحتلاله كان قد تم التخطيط له في مراكز الأبحاث الأمريكية وبواسطة المحافظين الجدد وغيرهم منذ ثمانينيات القرن العشرين، ولنا أن نذكر هنا علي سبيل المثال ورقة Clean Break أو الخطة التي وضعها المحافظون الجدد لتلك الحرب وأرسلت إلي نتنياهو. بالطبع كان الاستيلاء علي النفط هو أحد الدوافع، لكن كان إقامة النظام العالمي الجديد وهيمنة الإمبراطورية الأمريكية علي العالم، مع ما رافق ذلك من مخططات للشرق الأوسط الجديد.. إلخ هو في جوهر أهداف تلك الحروب. انظر علي سبيل المثال كتابي «صناع الملوك» و«أحزان الإمبراطورية» الصادرين في ترجمتهما العربية عن سطور (الترجمة)

في تلك الأثناء، كانت مصر قد غدت في التسعينيات هدفا رئيسيا للمتطرفين بهدي من الظواهري وغيره من القيادات الجهادية، وعلاوة علي محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥، تم تنفيذ أكثر من خمسين هجوما علي مسئولين حكوميين بمصر في السنوات السابقة لهجمات ٩/١١، وقد ذكر ستيفن جراي في كتابه «طائرة الشبح: القصة الحقيقية لبرنامج السي آي إيه للتعذيب» أنه قد تم التغاضي مع المشتبه فيهم بأساليب من «القمع الوحشي» بإشراف من عمر سليمان مدير المخابرات العامة الذي كان قد عينه مبارك في ذلك المنصب عام ١٩٩٣، وكان قد تلقي تدريبه في الاتحاد السوفييتي، ثم أصبح الرجل الذي تلجأ إليه السي آي إيه في مصر لأكثر من عقد من الزمان[١].

يبدو من المفارقات الصارخة مطالبة أمريكا لمبارك بإحداث تقدم في الإصلاحات السياسية وتخفيف الضغوط علي معارضيه السياسيين، وذلك في ضوء خطة السي آي إيه سيئة السمعة لتسليم المعتقلين «Rendition Plan» إلي السلطات المصرية لتعذيبهم بمعرفتها وهي الخطة التي كانت قد وُضِعت في منتصف التسعينيات ثم تم تنفيذها بتعاون وثيق مع مصر لأكثر من عقد من الزمان. كان هذا يقتضي نقل الإرهابيين المشتبه فيهم بأسلوب غير قانوني إلي بلاد أخري ومنها مصر حيث يخضعون للتعذيب الوحشي لانتزاع الاعترافات منهم، وهي ممارسات غير مسموح بها في الولايات المتحدة. كان مايكل شوير رئيس وحدة بن لادن في السي آي إيه هو من وضع هذه الخطة حسب اعترافه في عام ١٩٩٥. في شهادة له أمام الكونجرس عام ٢٠٠٧، قال إن السي آي إيه كانت قد حذّرت الرئيس كلينتون ومجلس الأمن القومي من أن وزارة الخارجية كان لابد لها من أن تُعرِّف البلاد التي يتم تسليم «المقاتلين الموقوفين» إليها لتعذيبهم علي أنها بلاد تنتهك حقوق الإنسان، من ثم،

(١) ليس من قبيل الدفاع عن عمر سليمان القول بأن المخابرات العامة ليست جهة تنفيذية وإن مديرها لا يملك سلطة التنفيذ بل يعمل علي دراسة الأخطار التي تتهدد الأمن الداخلي والخارجي للبلد وكتابة التقارير بشأنها مع وضع مقترحات لدرئها (الترجمة)

تساءل كلينتون وفريقه عما إن كان بإمكان السي آي إيه أن تجعل كل «بلدٍ متلقٍ» للمساجين «يضمن معاملة هؤلاء المعتقلين وفقا للقوانين الخاصة به»، ورأي شوير في هذا حلا مثاليا، وصاح قائلا «ليس ثمة مشكلة في هذا». ثم أضاف في شهادته تلك القول إنه علم أن «المستر كلينتون، والمستر ساندى برجر، مستشار الأمن القومي، والمستر ريتشارد كلارك مستشار البيت الأبيض في شئون مكافحة الإرهاب في إدارتي كلينتون وبوش قد قالوا إنهم منذ ٩/١١ قد أصروا علي أنه ينبغي علي جميع البلاد التي يُسلّم إليها المعتقلون أن تعاملهم وفقا لمعايير الولايات المتحدة القانونية، لكن هذه كذبة، بحسب ما أتذكره». احتلت مصر مكان المركز في تلك العملية. كتب ستيفن جراي يقول «ظلت مصر مركزية في عملية التعذيب» ويستشهد بروبرت بائير، وكان مسئولا بالسي آي إيه وعمل بها أثناء فترة «التسليم»، والذي قال «إذا سلّمت معتقلا للأردن تحصل علي استجواب أفضل، أما إذا أرسلته إلى مصر، علي سبيلِ المثال، فالأرجح أنك لن تشاهده مرة أخري».

بينت بعض البرقيات التي أُرسلت من القاهرة ثم تم تسريبها فيما بعد لويكيليكس أن الولايات المتحدة كانت تعلم أن عمر سليمان كان الرجل الذي يعهد إليه مبارك بالتعاطي مع تلك الحالات علي الرغم من أن تلك المصادر لم تناقش دوره المحدد في عمليات التعذيب. قيل إن سليمان لم يكن يتردد في الاشتراك في استجواب المعتقلين، بل يُزعم أنه، في إحدي المرات، حاول إنهاك أحد المعتقلين بأن جعله يشاهد رجلا يُقتل برفسة كاراتيه مميتة. كتبت دانا بريست، مراسلة الواشنطون بوست والمحققة الصحفية مقالا شهيرا أثار غضب شوير وغيره من مسئولي عمليات «التسليم» قالت فيه إن البلدان التي تتسلم المعتقلين لتعذيبهم هي بلدان موقعة علي اتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب وغيره من المعاملات القاسية اللاإنسانية، أو العقوبات، وعلي الرغم من ذلك «يُسمح للمستجوبين من عملاء السي آي إيه في المواقع الأجنبية باستخدام أساليب استجواب مفرطة في قسوتها توافق عليها السي آي إيه وتحظرها مواثيق الأمم المتحدة وقانون الولايات المتحدة العسكري ومن بينها «الإغراق في المياه» بحيث يعتقد المعتقل/ المعتقلة أنه علي وشك الغرق».

كان من المعتاد لجميع صناع السياسة الأمريكيين لدي زيارتهم لمصر تحديد مواعيد للقاء عمر سليمان لمعرفة آرائه في الشئون الدولية مثل الأثر الضار لإيران علي سياسات الشرق الأوسط، أو مدي تعاون مصر لعزل حماس وإضعافها، وكانت حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة تنظيما إرهابيا، قد فازت في انتخابات عام ٢٠٠٦ التشريعية، واعتبر هذا اختبارا لمزاعم الرئيس جورج دبليو. بوش عن أن نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط كان هو الهدف الأساسي من الحرب علي العراق.

لم يكن ثمة شك في أن عمر سليمان هو الرجل المفتاح، بعد مبارك، الذي يتعين لقاؤه في مصر، هذا علي الرغم من أنه بدا في السنوات الأخيرة لحكم مبارك، وأنه قد أزيح جانبا لإفساح الطريق أمام جمال مبارك ليرث منصب أبيه، وكان هذا الوضع قد أثار كثيرا من التكهنات بشأن مستقبل الاستقرار في مصر. (يظل الدور الذي لعبه هذا «التنافس» فيما حدث بميدان التحرير وبخاصة رصاصة الرحمة التي أطلقها الجيش علي نظام مبارك، مثار تساؤلات). علي أية حال، فإن المعتقلات التي كانت تُؤوى آلاف المصريين طوال التسعينيات- ومن بينهم حوالي مائة معتقل سلمتهم السي آي إيه للسلطات المصرية لاستجوابهم وتعذيبهم بعد أحداث ٩/١١، من أسباب توتر الحياة السياسية في مصر وفسادها. وحينما كانت البرقيات الأمريكية تناقش الوضع من خلال الأساليب الدبلوماسية الملتوية، كان كل ما يمكنها قوله هو صعوبة الحفاظ علي توازنات السياسة الأمريكية. علي سبيل المثال، كتبت السفيرة سكوبي بعيد تولي أوباما الرئاسة تقول «لا يكاد مبارك الآن يتظاهر بأنه يتخذ أية خطوات لإحداث تغيير ديموقراطي، ويظل أحد التحديات القائمة حاليا، بالنسبة لنا، هو إحداث توازن بين مصالحنا الأمنية وبين الجهود لتعزيز الديموقراطية».

كانت هيئة الاستخبارات المصرية برئاسة سليمان قد راكمت كنزا نفيساً من المعلومات حول القاعدة وغيرها من الجماعات الإسلامية المتطرفة في الشرق الأوسط. في هذا الصدد، أثناء الحرب الباردة كتب بروس هوفمان، خبير دراسات الإرهاب، بجامعة جورج تاون يقول إن للولايات المتحدة نافذة تطل منها علي الاتحاد السوفييتي

من خلال إيران ثم أضاف «لدينا نافذة مماثلة نطل منها علي إيران والبلدان الأخري من خلال مصر» كما أضاف بعد سقوط مبارك «أيا كان ما سيحدث، فلن تكون الأمور كسابق عهدها أبدا».

بيد أن المعضلة التي واجهت صناع السياسة كانت هي أن عمليات «التسليم» تلك، وكل ما رافقها من تعذيب وقتل، هددت الاستقرار الذي كان حلفاء أمريكا قد تمتعوا به لوقت طويل، ولم يكن بالإمكان أن تظل سرية، وأثارت المشاعر المعادية لأمريكا، دونما إمكان انتزاع معلومات مهمة. وعلي الرغم من أن تعاون عمر سليمان وقدراته الفائقة أكسبته الإشادة به كأفضل «شبح» مرعب في الشرق الأوسط، إلا أن تلك العمليات أضرت بالمصالح الأمريكية القومية»[1]. وكما أكد دنيس بلير، أول مدير للاستخبارات القومية في عهد أوباما، فقد كان لهذا التعاون في مجال الاستخبارات والتجسس بمصر وليبيا، نتائج سيئة حيث «لم يقتصر الأمر علي أن تلك العلاقات الاستخبارية قللت من قدرتنا علي فهم قوي المعارضة، بل أيضا، فإن مواطني هذه البلدان يماهون بين الولايات المتحدة وبين آلات القمع».

استمرت مصر، بصفتها الدولة المفتاح بالنسبة لصناع السياسة الأمريكيين في محاولاتهم لإيجاد حل للصراع العربي/ الإسرائيلي، وبصفتها قد ظلت أيضا مسمار المحور في كثير من المبادرات الأخري للشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٢، استمرت تمثل عقبة كئودا لصناع السياسة الأمريكيين الذين كانوا يأملون في أن تتطور المنطقة سياسياً علي أساس ليبرالي موالٍ للغرب. رأي البعض أن لب المشكلة يكمن في المعونة العسكرية السنوية التي تتلقاها مصر وتبلغ ١,٥ مليار دولار وعلاقتها بإمكانية إقناع مصر لتتبني الإصلاحات السياسية. وبدورها، تداخلت هذه القضية

(١) يتغاضي المؤلف عن دور السي آي إيه الأساسي في عمليات التعذيب، حيث كانت تزود المصريين ليس فقط بأنجع الأساليب، بل وأيضا بآليات متقدمة مستوردة، فيما كان عملاء السي آي إيه يحضرون عمليات التعذيب والاستجواب ويشرفون عليها علاوة علي الخدمات الاستخبارية. بل إن من تفوقوا من رجال مباحث أمن الدولة في أساليب التعذيب والاستجواب كانوا هم من تلقوا تدريباتهم بالولايات المتحدة. (الترجمة)

في حوار ذي صلة عما إن كانت مصر تراكم أسلحة تلك المعونة استعدادا لشن حرب أخري مع إسرائيل، وكانت تلك قضايا خلافية مربكة كثيراً ما برزت في مناقشات الكونجرس والإعلام في السنوات الأخيرة من حكم مبارك بل إنه يمكن القول إن تصميم المحافظين الجدد علي شن حرب علي العراق كان نتيجة لمصادر قلقهم الأكثر شمولا والتي تضمنت استنتاجات عن عدم موثوقية المضي في إعداد الجيش المصري كقوة تجابه المتمردين الفلسطينيين أو المتطرفين الإيرانيين.

وبعد كل شيء، فأثناء الإعداد لغزو العراق عام ٢٠٠٣، كان ثمة افتراض واسع النطاق بأن إنجاز نصر سريع هناك سيتسبب في أن تحقق القوي الديموقراطية في أنحاء الشرق الأوسط تقدما لا يمكن وقفه.

بيد أن هذه الأطروحة ليست ضرورية للسؤال الآخر عما إن كانت محاولات الكونجرس الحد من مبيعات الأسلحة لمصر كانت بسبب عدم إنجاز أية إصلاحات سياسية بالقاهرة، أم كانت ناجمة عن دعوات مصر لإجراء تفاوضات جادة تهدف لإقامة دولة فلسطينية. كان اختلاف الآراء حول المدي المطلوب لتلبية مطالب مصر من الأسلحة ودرجة الوثوق فيها لا يتسق مع الاعتقاد القديم بأن تزويد مصر بالأسلحة يضمن وجود حكومة قوية في مصر يلتزم جيشها بالتعاون مع البنتاجون وإجراء التدريبات المشتركة مع الأمريكيين.. في نهاية الثمانينيات، بدأت الأسئلة تثار حول ما تنوي مصر أن تفعله بأسلحتها. كان مبارك قد بيَّن في عام ١٩٩٥ أن جيش مصر القوي ضروري لردع الأعداء، كما أكد وزير دفاعه المشير محمد حسين طنطاوي أن «السلام لا يعني الاسترخاء.. إن أي تهديد لأية دولة عربية أو إفريقية هو تهديد لأمن مصر القومي». بعد أحد التدريبات العسكرية عام ١٩٩٨، صرح مسئول عسكري آخر بأن التدريب يؤكد للعالم الدور الفاعل الذي تمارسه القوات المسلحة المصرية في مساعدة الديبلوماسية المصرية علي فرض سلام الأقوياء الذي بدأ في ٦ أكتوبر. هنا، لا يمكن إغفال الإشارة إلي حرب ١٩٧٣ وأهداف السادات السياسية منها. من ثم كتب هيلل فريش، المعلق الإسرائيلي، مستشهداً بأقوال هؤلاء العسكريين، يقول إن

جميع أفراد القوات المسلحة المصرية تقريبا «يركزون علي جبهة واحدة فقط للاشتباك مع قوة عسكرية واحدة، وهي جيش الدفاع الإسرائيلي».

أشار فريش أيضا إلي نجاح الجيش المصري في الحفاظ علي قوته ليس فقط من خلال الاعتماد علي الأسلحة الأمريكية بل أيضا من خلال المزايا والهبات التي يمنحها مبارك لأفراد قواته المسلحة الموالين له، وأضاف أن تلك هي خاصيات الجيوش قبل الحداثية. «التي مازال أمامها الطريق طويلا قبل أن تحقق النقلة لتصبح جيوش دولة ما بعد حداثية، دولة وظيفية ذات توجهات عالمية» كتلك التي أرادها صناع السياسة الأمريكيون بدءا من إدارة بوش الأب وحتي باراك أوباما، أرادوا لمصر أن تصبحها. وفي واقع الأمر، فمنذ عام ١٩٩١، حينما طلب بوش الأب من مصر المشاركة في حرب الخليج الأولي، وحتي خطاب أوباما بالقاهرة عام ٢٠٠٩، ظل الرؤساء الأمريكيون يحاولون إقناع مصر بتوسيع مدي مهماتها في المنطقة، عسكريا وسياسيا، لكن دونما المساس بقدرة أمريكا علي أن يكون لها القول الفصل في كل ما يحدث بالشرق الأوسط.

٩/١١ والمهمة المستحيلة:

ظل نهج واشنطون في التعاطي مع حكم حسني مبارك متشعبا، ومرتبكا أحيانا. كانت السي آي إيه تعتبر مصر حليفا لا يمكن الاستغناء عنه، وكان للبنتاجون علاقات طيبة مع الجيش المصري كما تشهد علي ذلك «مناورات النجم الساطع». وعلي الرغم من ضغط مصر من أجل إقامة دولة فلسطينية، إلا أنها ظلت عازمة علي كبح التنظيمات المتطرفة مثل حماس. وعلي الجانب الآخر، بدا الاقتصاد المصري – وعلي الرغم من التقارير المستمرة عن النمو اللافت في مجمل الناتج المحلي – بدا وأنه غير قادر علي حل مشكلة الذين يعانون من الفقر المدقع في البلاد والذين بلغ معدلهم ثلث عدد السكان، وكان يقال أحيانا إن هذا كان بسبب محاباة رجال القوات المسلحة والهبات الباهظة التي كانوا يتلقونها. علاوة علي ذلك، وبدلاً من تحقيق أي تقدم في مسار الديموقراطية، غدت مصر في ظل حكم مبارك دولة بوليسية، كما لم يُبدِ هو أي

دافع علي تغيير أساليبه حتي علي الرغم من أن تلك الأساليب كانت تستوعب طاقات كان من الممكن استغلالها للتحرك في توجه أكثر إيجابية.

كان مبارك حينما تحاول الولايات المتحدة دفعه باتجاه الإصلاحات السياسية، يستغل مخاوف الأمريكيين من فزاعة التطرف الإسلامي ويشير إلي ما حدث في إيران، وما حدث في العراق بعد الحرب الأمريكية عليها ومحاولتها إقامة نظام ديموقراطي هناك. كان يقول إن صدام حسين، وعلي الرغم من أنه كان حاكما مستبدا، لكنه كان بمثابة حائط صدٍ للعرب ضد الملالي الإيرانيين. أما وقد نشرت الولايات المتحدة الديموقراطية في العراق بعد أن تخلصت من صدام، فقد زاد نفوذ إيران حتي في الداخل المصري وأضيف إلي نفوذ الإخوان المسلمين الذين يمثلون تهديدا للاستقرار، فهل تريد واشنطون فعلا الدفع به إلي هذا الطريق الخطر؟

بعد صدمة هجمات ٩/١١، أثيرت تساؤلات كثيرة في الولايات المتحدة حول المعونات العسكرية التي كان حكام الشرق الأوسط ممن لم تكن لديهم النية في تغيير أساليبهم، يتلقونها من الولايات المتحدة، وحول جدوي تلك الاستراتيجية بعد أن انتهت الحرب الباردة ولم يعد للاتحاد السوفييتي وجود. علاوة علي ذلك، قال هؤلاء المتسائلون إن الهدف الحقيقي من تزويد هؤلاء الحكام بالأسلحة الأمريكية لم يكن أبدا تشكيل جبهة ذات جدوى ضد الجيش الأحمر، بل كان الحفاظ علي النظام الداخلي في تلك الدول. بالطبع، تم إقناع الكونجرس والجمهور بهذا بصفته جزءا من استراتيجية الردع التي كان الغرب يتبناها ضد موسكو، بمعني أن هذا كان يؤدي إلي رفع معنويات الشعوب وحسها الوطني مما يعمل علي الحيلولة دون انتشار التطرف الشيوعي أو الديني ومشاعر الاستياء والغضب من الأوضاع السائدة.

أيضا، عملت الولايات المتحدة قبل عام ١٩٧٩ وبعده علي دعم وجود توازن للقوي العسكرية في المنطقة لصالح إسرائيل لكن ليس بالدرجة التي تؤدي إلي احتمال نشوب حرب جديدة. أصبح الحفاظ علي ذلك التوازن الرهيف الشغل الشاغل لصناع السياسة الأمريكيين بدرجة غفلوا معها عن مجالات أخطار أخري تهدد الأمن القومي

الأمريكي والتي كانت تتنامي بسرعة أكبر كثيرا من قدرة من كانوا يعملون علي تسليم المعتقلين والمشتبه فيهم كي ينتزع منهم الاعترافات تحت التعذيب، قدرتهم علي مواكبتها. قال الناقدون إن الولايات المتحدة كانت قد أمدت مصر بمعونات عسكرية بلغ مجمل قيمتها ٥٠ مليار دولار وماذا كانت النتيجة؟ ذهب هؤلاء الناقدون إلي أن نتيجة دعم ديكتاتوريات الشرق الأوسط كانت هجمات ٩/١١. ذكرت صحيفة كريستيان سيانس مونيتور أن قائد خاطفي الطائرات وأربعة منهم، كانوا مصريين، وأن سياسات مبارك القمعية لم تعمل علي وقف تنامي المتطرفين المتشددين، وأيضا إلي أن زعمه بأن إرخاء القيود علي المجتمع المصري وانفتاحه يجلب الأخطار، لم يعد يقنع الأمريكيين، اليمينيين منهم واليساريين.

من المثير للاهتمام أن الجدل المتنامي في الداخل الأمريكي حول المساعدة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر وغيرها من البلاد مثل السعودية انعكس في جدالات مُناظرة بين أعضاء تنظيم القاعدة. كان الظواهري وعدد من زملائه المصريين يشكلون العقول المفكرة وهيئة الخبراء التي ترسم سياسة القاعدة، بيد أن الظواهري تنازل عن توجهه للبدء بالهجوم علي «العدو القريب» أي حكومة حسني مبارك، ليتبني أطروحة بن لادن الذي كان يري أن السبيل الوحيد لإحداث تغيير في الشرق الأوسط كان هو قطع «رأس الأفعي» أي الولايات المتحدة أو «العدو البعيد». حينما أثير السؤال عن مهاجمة الحكام المسلمين المرتدين، أجاب بن لادن إنه من الأفضل تركهم في شأنهم وعدم الانشغال بهم، إذ إنهم مجرد حثالة وأنهم حينما يشهدون هزيمة الولايات المتحدة سيصبحون في أسوأ أوضاعهم. ويبدو هنا أنه كان ثمة اتفاق علي أن الولايات المتحدة هي المسئولة عن حكومات الشرق الأوسط، فإذا تم تغيير السلوك الأمريكي يصبح بالإمكان تغيير موازين القوي في العالم الإسلامي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: أكان ذلك يختلف كثيرا عن الرأي الذي كان السادات يردده من أن الولايات المتحدة كان لديها ٩٩٪ من الأوراق؟ تباهي السادات بأنه استدعي التدخل الأمريكي، والسطوة الأمريكية في حرب أكتوبر، وكان له ما أراد في البداية، ثم قُتِل،

ليحتل حسني مبارك مكانه. زعم بن لادن أن مهمة الجهاديين هي القضاء علي النفوذ الأمريكي وأنه سينجم عن ذلك، وبحسب المسار الطبيعي للأمور، ما يرغب فيه هو والظواهري، أي القضاء علي الحكام الكفرة وإقامة الخلافة الإسلامية.

أدي الهجوم السياسي علي المعونة العسكرية الأمريكية لمصر إلي انقسام في إدارة جورج دبليو. بوش. لكن الموقف تغير بعد هجمات ٩/١١، التي علاوة علي ما خلّفته من دمار ومن قتلي، أدت إلي القضاء علي الحس بالأمان في أنحاء البلاد. كان إدوين ووكر، السفير الأمريكي بالقاهرة قد قال «إن المعونة تتيح لمصر سبيلا سهلا لمقاومة الإصلاحات، حيث يستخدم الحكام تلك الأموال لدعم خطط عفا عليها الزمن ومقاومة الإصلاحات». في عام ٢٠٠٢، عبَّر بوش، بعد أول مراجعة له لاستراتيجية الأمن القومي، عن مبدأ جديد حيث قال إن الأموال ينبغي أن تذهب «إلي البلاد التي يحكمها حكام عادلون، يستثمرون في شعوبهم، ويشجعون الحرية الاقتصادية».

كان جيمس وولزي، المدير السابق للسي آي إيه وقت تطبيق برنامج «تسليم» المعتقلين المشتبه فيهم، كان قد أثار اهتماما كبيرا في دوائر المحافظين الجدد. وعلي الرغم من أنه كان قد ترك منصبه بالسي آي إيه عام ١٩٩٥، إلا أنه كان من بين الداعين الأعلي صوتا للإطاحة بصدام حسين. بعيد ٩/١١ مباشرة، أعلن عن قناعته بأن العراق كانت خلف التفجيرات. وفي عام ٢٠٠٤، أبلغ جمهوره في خطاب له بإحدي الجامعات أن الولايات المتحدة كانت تخوض الحرب العالمية الرابعة، وعلي الرغم من أنها ستستغرق وقتا أطول كثيرا من الحرب العالمية الثالثة، لكنه يأمل ألا تستغرق أربعة عقود مثل الحرب الثالثة [الحرب الباردة]، أضاف أن أعداء أمريكا في هذه الحرب هم حكام إيران، والفاشيون في العراق وسوريا، إلي جانب متطرفي القاعدة، وأن تلك الحرب كانت قد ظلت قائمة منذ فترة إلا أن الولايات المتحدة لم تنتبه لها إلا مؤخرا؛ أما ما سيجعل بالإمكان كسب هذه الحرب فهو دعم أمريكا للحركات الديموقراطية في أنحاء الشرق الأوسط، الأمر الذي كان، بحسب قوله، يسبب التوتر للحكام هناك. ثم اختتم وولزي حديثه الذي كان يلقيه أثناء ندوة بجامعة

UCLA برعاية مجموعات من الحزب الجمهوري، والتي كان شعارها «أمريكيون من أجل النصر علي الإرهاب»، اختتمه مخاطبا أولئك الحكام «نريدكم متوترين. نريدكم أن تدركوا الآن، أن هذا البلد وحلفاءه، وللمرة الرابعة خلال مائة عام، يخوضون حربا معاً، وإننا إلي جانب هؤلاء الذين يتملككم أنتم من أمثال مبارك والأسرة الحاكمة السعودية، بالغ الرعب منهم: إننا إلي جانب شعوبكم».

خطاب قوي حقا، لكننا إذا قمنا بتغيير بعض مفرداته فقط سنجد أنفسنا أمام أحد خطابات بن لادن العنيفة ضد الولايات المتحدة. لم يكن المحافظون الجدد يملكون الحق الحصري لما أسمته كوندليزا رايس لاحقا الخطاب الوولزي البليغ القوي مثلا، طالب طوم لانتوس، النائب عن الحزب الديموقراطي، والذي كان قد عرف عنه مؤازرته للقضايا التقدمية، طالب في خطاب له بمجلس النواب بإعادة تقييم المعونة العسكرية لمصر قائلا إن مصر تتعاطي مع هذه المساعدة وكأنها حق تملكه، يماثل الضمان الاجتماعي أو الرعاية الصحية للمواطن الأمريكي، ثم بيّن لانتوس، وهو ينقد السبب الذي طرحه بوش الأب لإعفاء مصر من ديونها أثناء حرب الخليج الأولي، أن مصر لم ترسل أي وحدات لها لتنضم إلي قوات التحالف بأفغانستان وأن «التدريبات العسكرية للجيش المصري تُعدّ لمواجهة ما سمي بالعدو الإسرائيلي الذي لا وجود له».

كان لانتوس أحد الناجين من الهلوكوست، وكان هو الوحيد بين هؤلاء الذي أصبح عضوا بالكونجرس. كان أيضا داعما مكرسا لإسرائيل، وكان يضع التصدى للمعونة العسكرية التي تقدمها أمريكا لمصر علي قمة أجندته. علاوة علي ذلك، فقد كان مثل وولزي يعتقد أن الحل يكمن في تحويل تلك المعونة إلي مساعدة اقتصادية ودعم تعليمي، واعتقد أن وقف المعونة العسكرية سيساعد علي تنشيط السلام. وبالطبع، فقد كان يدرك أن مثل هذا الإجراء سيقتضي مزيدا من التدخل في الشئون المصرية الداخلية، وهو أمر كانت حكومة مبارك قد أوضحت أنه لا يلقي قدرا كبيرا من الترحيب. كان الرئيس جورج دبليو. بوش قد عبّر عن رأي مماثل وبخاصة في خطاب

له كان ألقاه بلندن في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٣ بقصر هوايتهول، وكان قد استهله بإشارة إلي وودرو ويلسون، آخر رئيس أمريكي كان قد أقام في قصر باكينجهام. قال بوش إن ثمة حاجة إلي مثالية ويلسون كي يستلهمها الأمريكيون والبريطانيون الذين يضطلعون بالمهمة التي كانت حرب العراق قد بدأتها. زعم أنه كان ثمة توجه يشير إلي أن بلدان الشرق الأوسط غير راغبة في الحكم الديموقراطي، أو أنها بغير استطاعتها إقامة حكم ديموقراطي، ثم أضاف قائلاً:

«قد يكون أفضل تغيير بإمكاننا إحداثه هو تغيير أفكارنا. علينا أن ننفض عن أنفسنا عقودا من السياسات الفاشلة بالشرق الأوسط. في الماضي، كانت بلادكم وبلادي علي استعداد للمقايضة: تقبل القمع نظير الاستقرار. عادة ما أدت الروابط التي ظلت قائمة طويلا إلي إغفال أخطاء النخب المحلية. بيد أن هذه المقايضة لم تأت بالاستقرار أو تجعلنا آمنين. كانت مجرد شراء للوقت، فيما مضت المشاكل تتفاقم، وترسخت أيديولوجيات العنف.

«والآن فنحن ننتهج مسارا مخالفاً، استراتيجية تقدمية للحرية في الشرق الأوسط. سنمضي باتساق ومثابرة في تحدي أعداء الإصلاح ومجابهة حلفاء الإرهاب. وسنتوقع من أصدقائنا في المنطقة معايير أعلي، وسنوفي بمسئولياتنا في أفغانستان والعراق بأن ننهي مهمة إرساء الديموقراطية التي بدأناها».

حينما تحدث جورج بوش في لندن عن «المسار» الأمريكي الجديد، كان قد مرَّ ما يناهز الستة أشهر علي بدء عملية «الصدمة والترويع» العسكرية، وعلي أولي التساؤلات التي أثيرت حول الحرب بعد عدم العثور علي أية أسلحة دمار شامل بالعراق. كان وعد بوش بانتهاج «مسار مختلف»، متجاوزا تفسير عدم العثور علي أسلحة الدمار الشامل، يشير إلي أن صدمة ٩/١١ قد بدأت في تغيير أسلوب تفكير البيت الأبيض. كان المحافظون الجدد، والذين كانوا يضمون بين صفوفهم كثيرا ليبراليي الحرب الباردة الذين ساعهم انفراج العلاقات بين الكتلتين في سنوات رئاسة نيكسون/ فورد، قد عادوا إلي البيت الأبيض ورسخوا أقدامهم هناك. رأوا «تحرير» العراق بداية لعملية ستمتد لتصل حتي القاهرة – والقاهرة بخاصة لما لها من مركز

قيادي ثقافي في الشرق الأوسط. بيد أن بوش لم يتوقع حدوث تغيير كبير وسريع إذ اتسمت لهجته بالحذر حينما قال «إن حركة التاريخ ليست سريعة. علينا أن نتحلي بالصبر إزاء الآخرين وذلك تحديدا نظرا لما نتمتع به نحن من نمو ديموقراطي – الذي أُنجز تدريجيا، بل إنه واجه الصعوبات أحيانا. والطريق مازال طويلا أمام بلدان الشرق الأوسط».

من المؤكد أن صناع السياسة في إدارة بوش، اعتقدوا بعد ٩/١١ أن السبيل للحفاظ علي مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط – والتي كان من بينها حماية مناطق إنتاج النفط ومنع انفجار الموقف المتوتر بين العرب وإسرائيل – هو تشجيع الإصلاحات. لكن، كيف يتأتي لذلك أن يُنجز؟ وبعد إشعال النيران في العراق، من كان يملك معرفة الأماكن التي ستمتد إليها تلك النيران؟ كان مبارك يشعر بالتشاؤم وتملؤه الشكوك إزاء السياسة الأمريكية، ورأي أن إيران هي المستفيد الرئيسي من حماقة بوش. وفيما بعد، أظهرته تسريبات ويكيليكس وهو يعبر عن إحباطه المرة تلو الأخري من نتائج الغزو الأمريكي للعراق، كما كشفت توبيخات البيت الأبيض المستدامة له حول السياسات المصرية الداخلية.

وعلي الرغم من أن وجود ذلك الديكتاتور المتقدم في السن في الحكم كان مفيدا لـ «الحرب علي الإرهاب» إلا أن كوندليزا رايس، والتي كانت قد ذهبت إلي القاهرة في يونيو ٢٠٠٥ لإلقاء خطاب بالجامعة الأمريكية، دعت مصر إلي أن تضمن حرية الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في خريف العام ذاك بعد التعديل الدستوري الذي سمح بترشح آخرين للرئاسة. قبل إلقائها الخطاب اجتمعت بمبارك، ثم صرحت قائلة إنه ينبغي علي القاهرة البدء في اتخاذ خطوات باتجاه الديموقراطية «ينبغي لشعب مصر أن يكون في مقدمة تلك الرحلة العظيمة، مثلما كنتم دائما في طليعة هذه المنطقة طوال رحلات الماضي العظيمة».

استهلت رايس خطابها بإشارة إلي خطاب بوش لدي تنصيبه لفترة الرئاسة الثانية والذي تحدث فيه عن مهمة أمريكا ورسالتها لنشر الديموقراطية بالشرق الأوسط

وقالت: «لن تفرض أمريكا أسلوبها علي غير الراغبين، إذ إن هدفنا هو مساعدة الآخرين للتعبير عن أنفسهم، وتحقيق حرياتهم، والسير في طريقهم». وعلي الرغم من أنها كانت تهدف هنا إلي التخفيف من حدة المطالبات الصارمة بالإصلاح، لكنها كشفت عن شيزوفرانيا السياسة الأمريكية. تبنت رايس، بعد لقائها بالرئيس المصري ووزير خارجيته، أسلوب إلقاء المحاضرات مرة أخري، إذ قالت إن مصر بلد مهم، من ثم فمن الضروري أن تجري تلك الانتخابات بحرية ونزاهة: «أعتقد أن أصدقاءنا المصريين يدركون ذلك وأنهم سيتحملون مسئوليتهم بجدية. سيراقب الناس ما يحدث في مصر لأنها بلد مهم في المنطقة، تلك المنطقة التي تشهد تغيرات كبيرة».

أجابها وزير الخارجية المصري متظاهرا بالدهشة وتساءل «من بإمكانه أن يعترض علي إجراء انتخابات نزيهة شفافة؟ أؤكد لك أنها ستكون كذلك». وكما توقع الجميع، كانت انتخابات سبتمبر صورية ومزيفة، ثم تم إلقاء القبض علي أيمن نور الذي رشح نفسه للانتخابات الرئاسية وقيل إنه حصل علي ٦٠٠٠٠ صوت، بتهمة تزوير بعض التوكيلات وحكم عليه بالسجن خمس سنوات، فيما جعلت التعديلات التي أدخلت علي قوانين الانتخابات من غير المرجح لأي شخص آخر أن يشق طريقه إلي الترشح وينافس مبارك في الانتخابات التالية التي كان من المقرر إجراؤها في نفس التاريخ من عام ٢٠١١. وأثناء الفترة الثانية لرئاسة بوش، توقفت زيارات مبارك لواشنطون، وقامت رايس بإلغاء زيارة ثانية للقاهرة كان من المقرر لها أن تقوم بها، وذكر بوش أيمن نور في إحدي خطبه. لكن، لم يحدث شيء إلي أن تولي أوباما الرئاسة، ثم تم الإفراج عن أيمن نور فجأة، الأمر الذي فُسر علي أنه إيماءة للإدارة الجديدة بأن تتوقف عن الاعتراض علي شئون مصر الداخلية.

استغل مبارك كل فرصة كانت تسنح له لإبلاغ جميع المسئولين الأمريكيين لدي زيارتهم لمصر، وكذلك السفيرة الأمريكية، برأيه في السياسة الأمريكية. أبلغ السفيرة سكوبي بأن موقع مصر المحاط بالأخطار قد أصبح أكثر خطورة منذ سقوط صدام

الذي كان، وبالرغم من عيوبه يمثل حائط صد ضد إيران[1]، التي أصبحت تتحرك بيسر وسهولة من الخليج الفارسي وحتي المغرب، بل إن إيران كانت وراء القلاقل التي تحدث في غزة واليمن ولبنان، بل وحتي في سيناء». وأكد أن الإيرانيين كانوا يعملون يدا بيد مع الإخوان المسلمين بمصر. كان الأمريكيون قد حفظوا هذا الكلام عن ظهر قلب، وكان مبارك يؤكد أيضا، بشكل مستدام، علي خطر الإخوان المسلمين كمثال أساسي لمخاطر الدفع بالإصلاحات الديموقراطية، ويري أن السياسة الأمريكية تهدد بنشر الفوضي في الشرق الأوسط.

أما أحمد أبوالغيط وزير خارجية مبارك فقد عبر للسفيرة الأمريكية عن أساه من المحاضرات اللامتناهية التي يلقيها المسئولون الأمريكيون علي نظرائهم المصريين والشجارات العلنية مع مصر وزعم أن المشكلة تكمن في عدم فهم الأمريكيين للملابسات السائدة بمصر: نحن نواجه أخطارا كثيرة وتحديات محدقة بالاستقرار والتقدم» وأكد أن الإخوان المسلمين هم في قلب المشكلة. طلب من السفيرة الأمريكية أن تنظر إلي ما يحدث في غزة حيث يُفرض علي النساء ارتداء الحجاب، وتساءل عما إن كانت زوجته وبناته سيجبرن علي ارتداء الحجاب في المستقبل القريب، وأضاف أنه ينبغي علي الحكومة المصرية التصدي لتلك التيارات. وعلي الرغم من أن السفيرة سكوبي اعترفت بأن مصر تواجه تحديات كثيرة إلا أنها قالت إن «حقوق الإنسان ستظل إحدي المكونات الحاسمة في الحوار المصري/ الأمريكي».

كان في توضيح «أبوالغيط» لما هو حادث في غزة، هجوم مضمر ومباشر علي ازدواج السياسة الأمريكية وارتباكها، حيث كانت واشنطون، في محاولة منها لتعميم دعوتها إلي الإصلاح السياسي قد ضغطت من أجل إجراء انتخابات في غزة والضفة

(١) كانت أمريكا، ومازالت، هي صاحبة براءة اختراع فزاعة إيران، وذلك لتشتيت الانتباه عن خطر إسرائيل، وخلق عدو جديد للعرب بدلها، وأيضا لزرع الفرقة الحادة بين الشيعة والسنة، وذلك كجزء من مخطط لتفتيت المنطقة، وإثارة النزاعات الطائفية. ولم يكن حديث مبارك عن إيران وموقفه المعادي منها إلا مجاراة تابع لسيده، وتنفيذا لخططه. وعلي الرغم من ذلك، فليس ثمة شك في أن إيران كانت أحد المستفيدين مما حدث بالعراق. (الترجمة)

الغربية، لكن تلك الانتخابات أتت بعكس ما تشتهيه أمريكا حيث فازت حماس، المنظمة التي تعتبرها واشنطون إرهابية والتي يسيطر عليها الإخوان المسلمون. لكن رايس رفضت تضمينات «أبوالغيط» التي أشارت إلي أن واشنطون أساءت الحكم علي ما يمكن أن تأتي به تلك الانتخابات بتبنيها النهج التبسيطي بأن الانتخابات هي دواء لجميع العلل السياسية، بيد أن إجابتها بدت ألفاظا مجردة بل ومراوغة، ثم قالت في خطاب لها بعد ذلك «إن ما نشهده الآن.. هو آلام مخاض ولادة الشرق الأوسط الجديد. وأيا كان ما نفعله علينا أن نكون علي يقين من أننا نضغط لإقامة الشرق الأوسط الجديد، وأننا لن نعود إلي الشرق الأوسط القديم»[1].

الإحباط الأخير:

كانت نتائج انتخابات عام ٢٠٠٦ في غزة محبطة بدرجة أن الولايات المتحدة أرخت مطالباتها بالإصلاح الديموقراطي، وتلاشي خطاب بوش الذي ألقاه عام ٢٠٠٣ في هوايتهول بلندن، وانتقل التركيز مرة أخري إلي العراق وسط مخاوف من خسارة الحرب. عمد فرانك ريكرياردون، السفير الأمريكي بالقاهرة وقتئذ، إلي التهرب من الإجابة عن الأسئلة حول اعتقال أيمن نور بقوله إن السؤال الحقيقي ليس هو ما يعتقده الأمريكيون حول الموضوع بل ما يعتقده المصريون أنفسهم ثم أضاف «أراهن علي أننا لو وجهنا السؤال لمائة شخص لحصلنا علي مائة إجابة مختلفة، وإذا كان هذا هو حال المصريين فإن ما أمله هو أن تغفروا للأمريكيين عدم فهمهم لتعقيدات هذا الموضوع». ثم أتي بعد ذلك خطاب بوش بالمنتدي الاقتصادي الذي عُقِد بمدينة شرم الشيخ عام ٢٠٠٨ وبحسب ما قاله أحد كاتبي الخطاب، فإن مسودته بالبيت

(١) جاءت هذه المقولة الشهيرة لرايس تعليقا علي الحرب التي شنتها إسرائيل علي لبنان عام ٢٠٠٦ وأدت إلي مقتل ما يناهز ١٣٠٠ شخص، وإصابة الآلاف وتدمير أحياء كاملة ببيروت، وقصف قانا للمرة الثانية، واستخدمت فيها أسلحة أمريكية الصنع، والقنابل العنقودية والفسفورية. أما المخاض الذي تشير إليه فهو دماء اللبنانيين التي أريقت. لكن، وعلي الرغم من ذلك، فقد صدت المقاومة اللبنانية تقدم القوات الإسرائيلية ولم تقم للشرق الأوسط الجديد قائمة آنذاك. لكن المحاولات مازالت جارية. (الترجمة)

الأبيض طالبت بالإفراج عن أيمن نور بأسلوب حاد وقاطع، لكن ذلك الخطاب، تحول في شرم الشيخ إلي محاضرة معتدلة اللهجة لم يأت بها ذكر لأيمن نور.

من الواضح أن الملك عبدالله، ملك السعودية، أقنع بوش أثناء انعقاد المؤتمر الاقتصادي بأن مبارك كان يعمل علي كبح المتطرفين، وبأنه كان ناجحا في جهوده تلك. حينما طرح بوش مسألة غياب الإصلاحات السياسية، قام مبارك بتغيير الحوار لصالحه بأن أجاب أن محاولة فرض الديموقراطية من الخارج لن ينجم عنها سوي الفوضي وعدم الاستقرار، وأكد أن السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة ليس هو الوضع السياسي في البلاد العربية، بل عدم حل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، وبهذا، تحول الحوار الأمريكي المصري وعاد إلي القضايا التي كانت الولايات المتحدة تحاول أن تتحاشي إلقاء الضوء عليها في مؤتمر دولي كهذا، حيث كان للديكتاتور ميزة تواجده داخل وطنه.

في تلك الأثناء، كان دايفيد ولش، مساعد وزير الخارجية الأمريكية قد شهد بأن مصر كانت متعاونة جدا في مجالات عديدة لدعم السياسات الخارجية الأمريكية بالمنطقة. مثلا، كانت قد دعمت الجهود الرامية إلي محاسبة إيران لعدم إذعانها للالتزامات الدولية حول برنامجها النووي، وأيضا، كانت تقوم بحراسة الحدود المصرية مع غزة وتضغط علي حكومة حماس بغزة كي تعترف بإسرائيل وتنبذ العنف. تبادل ولش وأحد مساعديه بوزارة الخارجية الأدوار في الحديث عن مصر بصفتها «حجر الزاوية في سياستنا الخارجية بالشرق الأوسط، كما أن المعونة العسكرية التي تقدمها لها عنصر مفتاح في هذه الشراكة الاستراتيجية». كان ولش أيضا يجيب من ينقدون موقف مصر من الحرب علي العراق بقوله إن مساعدة مبارك لأمريكا في تلك الحرب «لا تقدر بثمن» فقد منح جيش الولايات المتحدة حرية التحليق في المجال الجوي المصري وبدون مقابل، وأيضا منح القوارب البحرية العسكرية أولوية المرور في قناة السويس. وبحسب الأرقام الأمريكية، فقد عبرت ٣٦٥٥٣ طائرة أمريكية المجال الجوي المصري في الفترة بين عامي ٢٠٠١، و٢٠٠٥، هذا علاوة علي أن مبارك كان يقدم المساعدة في مشاريع إعادة الإعمار بأفغانستان، وغير ذلك الكثير.

كان الفشل في إقناع مبارك بوقف انتهاكات حقوق الإنسان ناهيك عن تفعيل انفتاح الحياة السياسية، مؤشرا علي أنه سيرشح نفسه مرة أخري في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١١، وعلي أنه لا يمكنه تغيير سياساته تحت أية ضغوط تجرؤ الولايات المتحدة علي فرضها من دون تعريض «العلاقة الاستراتيجية» للأخطار. كان قد أصبح واضحا آنذاك أنه قد تقرر أن يخلف جمال مبارك، نجل الرئيس، والذي يعمل علي تفعيل الليبرالية الاقتصادية ونشرها، أن يخلف والده. في تلك الفترة، كانت قد أثيرت بعض المخاوف من أن طموحات مبارك وخططه بالنسبة لنجله تتعارض مع تفضيل الجيش لعمر سليمان، الرجل الذي كان من المتوقع منه أن يبقي علي المزايا الاقتصادية والأوضاع الخاصة التي ظل ضباط الجيش يتمتعون بها منذ وقت طويل، إذ إن جمال مبارك الذي كان قد تدرب علي العمل المصرفي في لندن كانت له آراء مختلفة عن كيفية إدارة اقتصاد البلد، وأيا كانت تلك الآراء والتطلعات فقد كان الصراع علي من يخلف مبارك هو آخر شيء كانت واشنطون تود رؤيته يحدث.

لكن الولايات المتحدة، وحتي قبل تولي باراك أوباما الرئاسة بعد جورج دبليو. بوش، اتخذت بعض الخطوات لتخفيف التوترات درءا منها للأضرار بالعلاقات الاستراتيجية، وأيضا لأن الدبلوماسية العامة لم تثبت أنها مجدية. في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨، وبعد انتخاب أوباما، كتبت السفيرة سكوبي تقريرا للجنرال دايفيد بترويس رئيس القيادة الوسطي، توجز فيه ما يتوقعه لدي زيارته المرتقبة لمصر. تخبرنا تعليقاتها علي عدم نجاح جهودها من أجل توسيع رؤية الجيش المصري لمهمته العسكرية [بتعبير آخر، محاولة الولايات المتحدة تغيير العقيدة القتالية للجيش المصري: الترجمة]، تخبرنا بمغزي قصة مقامرة أمريكا بخمسين مليار دولار: «سعت الولايات المتحدة أن تثير اهتمام الجيش وتوسيع مدي رؤيته لمهامه القتالية بأساليب تعكس التهديدات الجديدة الإقليمية وعبر/ الدولية مثل القرصنة وأمن الحدود ومكافحة الإرهاب. بيد أن القيادات المصرية التي تعاني من الشيخوخة ظلت تقاوم جهودنا تلك، وبقيت قانعة بالاستمرار فيما ظلت تفعله منذ زمن: التدريب علي الحروب الميدانية التي تقاتل فيها القوات بعضها مع إضفاء القيمة الكبري علي قوات المشاة والمدرعات».

لخص حسام سويلم، وهو لواء مصري متقاعد، جوهر الصراع مع واشنطون حيث قال إن مصر تنظر إلي الدفاع عن سيناء بصفته مهمة الجيش الأساسية، وتظن أن رغبات الأمريكيين تتعلق بإسرائيل وليس بمكافحة القرصنة، أو أمن الحدود: «لا يجوز للولايات المتحدة أن تفرض علينا إعادة تشكيل جيشنا بالأسلوب الذي تريده والذي نعتقد نحن أنه يناسب إسرائيل ولا نريد نحن أن نفعل ما يناسب إسرائيل». بيد أنه كان ثمة آخرون يعتقدون أن المهمة الجوهرية للجيش المصري كانت هي الحفاظ علي بقاء النظام في السلطة، وأن الخطاب حول أمن مصر في مواجهة إسرائيل كان يناظر استخدام فزاعة الإخوان المسلمين ذريعة لعدم إجراء إصلاحات سياسية.

اعتقدت السفيرة سكوبي أن ثمة حاجة ملحة لتقويم العلاقات بين البلدين وإعادتها إلي سابق عهدها، مثلما كان أوباما قد وعد بخصوص العلاقات مع روسيا، وربما مع إيران. بينت السفيرة أن «الخلافات المصرية/ الأمريكية حول السرعة التي تجري بها الإصلاحات السياسية وتوجه تلك الإصلاحات قد أدت إلي فتور العلاقات علي الجانبين» ثم أضافت «إننا نعتقد أن الرئيس مبارك مهتم بالقيام بزيارة واشنطون في المستقبل القريب لإجراء مشاورات مع الرئيس أوباما، وبخاصة لمحاولة بدء ترميم العلاقات».

تم الإعداد لدعوة مبارك لزيارة واشنطون، لكن أوباما استبق الزيارة بذهابه إلي القاهرة في يونيو ٢٠٠٩. وفي واقع الأمر، كان أوباما قد هاتف مبارك في اليوم التالي لمراسم توليه السلطة، ووفقا لما جاء في خطاب للسفيرة سكوبي، فقد رحب الأمين العام للحزب الوطني الديموقراطي بمصر بهذا الاتصال بصفته «مبادرة تعكس تغيرا في سياسة الولايات المتحدة وتشير إلي أن الإدارة الأمريكية الجديدة حريصة علي الاستماع لآراء أهم دولة في الشرق الأوسط» وأنه يأمل أن إيماءة أوباما تُضمر أيضا إشارة إلي أن «المعايير المزدوجة» التي تنتهجها الولايات المتحدة لدَي تعاطيها مع إسرائيل والبلاد العربية قد انتهت.

أُعلن عن خطاب أوباما بالقاهرة في ٤ يونيو ٢٠٠٩ علي أنه رسالة إلي العالم

الإسلامي. بدأه بإشارة يتملق فيها القاهرة بصفتها موطن المؤسستين العظيمتين للعلم الإسلامي ولتقدم مصر طوال القرن الأخير حيث قال إنه في «وجود هاتين السمتين فأنتم تمثلون التناغم بين التقاليد والتقدم» وكانت هذه هي النتيجة التي مثلت عصب خطابه الذي دحض فيه القول بأن التغيرات الشاملة التي أتت بها الحداثة والعولمة لابد أن ينظر إليها علي أنها «معادية لتقاليد الإسلام».. ثم ذكر إرث المخاوف والشكوك الذي بدأ منذ وقت طويل مع الحروب الصليبية و«الاستعمار الغربي الذي أنكر علي كثير من المسلمين حقوقهم وفُرصَهم في الحياة الكريمة المثمرة»، وذكر أيضا أنه خلال الحرب الباردة، «كان يتم التعامل، في كثير من الأحيان، مع البلدان ذات الغالبية المسلمة علي أنها بلاد تابعة مع تجاهل طموحاتها».

لم يكن من الصعب تبيّن أن قوله هذا ينطوي علي نقد موجه للسياسة الأمريكية والتي صاغها دين أتشسون وجون فوستر دالاس في أعقاب ثورة ١٩٥٢ والإطاحة بالملك فاروق. بيد أن أوباما مضي يوضح أن «أقلية ضئيلة من المسلمين استغلوا تراكم التوترات لينفذوا هجمات ٩/١١»، ومن ثم، فمن الضروري إيجاد سبيل لإنهاء الوضع الذي مكّن هؤلاء «الذين يبذرون الكراهية بدلا من السلام، ويدعمون الصراع بدلا من التعاون الذي يساعد شعوبنا علي إنجاز العدالة والازدهار»، ثم أضاف أنه قد أتي إلي القاهرة سعيا إلي بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.

كان الخطاب طويلا، قارب جميع القضايا، تقريبا، التي كانت قد أثّرت في صناعة قرارات واشنطون في السنوات الأخيرة، وأكد علي أنه لا يمكن تقسيم العالم علي أساس المعتقدات السياسية أو الدينية حينما يتعلق الأمر بحماية المواطنين من الإرهاب، أو الدفاع عن حقوق المرأة، حيث قال إن واجبه الأول، كرئيس للولايات المتحدة، هو حماية مواطنيه، وإن تنظيم القاعدة قد قتل ثلاثة آلاف أمريكي في ٩/١١، و«مازال يعلن عن تصميمه علي القتل علي نطاق واسع. إن لديهم أناساً مرتبطين بهم في بلاد كثيرة، ويحاولون الآن توسيع نطاق عملياتهم، وهذه ليست مجرد آراء يمكن أن يثار حولها الجدل، بل حقائق ثابتة علينا التعاطي معها»..

وبالمقابل قال إن الحرب علي العراق كانت اختيارا من جانب الولايات المتحدة فيما عبَّر عن اعتقاده أن الشعب العراقي ستتحسن أحواله «في نهاية المطاف» بعد أن تخلص من ديكتاتورية صدام حسين. دعا أيضا إلي وضع نهاية للطريق المسدود الذي وصلت إليه التفاوضات الفلسطينية/ الإسرائيلية وقال إنه لا يمكن لأي طرف من أطراف الصراع إلغاء الآخر. قال إن مسلمين كثيرين يعترفون سرا أن إسرائيل لن تختفي كما أن إسرائيليين كثيرين يعترفون بحاجة الفلسطينيين إلي إقامة دولة لهم. ثم أضاف «لقد حان الوقت كي نبدأ العمل لتحقيق ما يعرف الجميع أنه صحيح» تطلب هذا الخطاب الكثير من جانب الجمهور الذي خاطبه أوباما، الجمهور القريب والبعيد، كما تطلب من أوباما أشياء كثيرة وجد أنه من الصعب إنجازها:

«وأخيراً، ومثلما أن بغير استطاعة أمريكا أن تتسامح مع عنف المتطرفين، فإنه لا يجوز لنا أيضا أن نغير مبادئنا. أنزلت هجمات ٩/١١ ضررا هائلا بالولايات المتحدة، وكان من السهل تفهم الخوف والغضب الناجمين عنها، لكن هذا أدي بنا، في بعض الأحيان، إلي التصرف بما لا يتفق مع مبادئنا، ونحن الآن نتخذ إجراءات عملية لتغيير هذا المسار. لقد حظرتُ تماما أي استخدام للتعذيب قد تلجأ إليه الولايات المتحدة، كما أمرت بإغلاق معتقل جوانتنامو في وقت مبكر من العام القادم»[1].

أحدث الخطاب قدرا كبيرا من الإثارة في القاهرة[2]. جاء بتقرير عن الزيارة كتبته

(١) مازال معتقل جوانتنامو قائما حتي كتابة هذا. (الترجمة)

(٢) نتذكر جيدا أن الانطباع العام عن الزيارة وعن الخطاب لم يكن بهذه الدرجة من الحماس. رأي معلقون مصريون كثيرون أن أوباما كان متعالياً وبدا وأنه يحاضر المصريين بخاصة والمسلمين بعامة عما يجوز فعله وما لا يجوز. كما أنه حينما تناول الشأن الفلسطيني أكد أن أمريكا ملتزمة بأمن إسرائيل، ولم يوضح ما يقتضيه هذا ولم يُشر ولو من بعيد إلي أمن الفلسطينيين، كما أعلن أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية»، ولم يشر إلي اللاجئين، أو المستوطنات التي تجعل إقامة دولة فلسطينية مستحيلة. أما من جهة عامة المصريين، فقد فرض عليهم نوع من الإقامة الجبرية وقت زيارة أوباما، وتَوقّفت حركة المواصلات العامة، وانتشر الأمن في أنحاء القاهرة، هذا علاوة علي إنفاق ملايين الجنيهات لإصلاح القاعة الرئيسية بجامعة القاهرة وترميمها وتجميلها (الترجمة)

السفيرة الأمريكية أن المصريين شعروا بالحماس والفخر لاختيار أوباما القاهرة مكانا يلقي منه خطابه المميز ذاك، كما أنهم «مضوا يناقشون بحماس الخطوات التي ستلي ذلك، حتي قبل مغادرة طائرة أوباما الرئاسية الحربية القاهرة». وأضافت السفيرة أن «الخطاب أضفي الحيوية علي الحوار المصري الأمريكي، لكن التحدي الذي سنواجهه هو كيفية الحفاظ علي هذا الزخم فيما نحن نبحث عن أساليب عملية لتفعيل ما جاء به من أفكار». ثم قامت سكوبي بوضع قائمة لعدد لافت من المقترحات للمساعدات التعليمية «بالتركيز علي تحسين نوعية الخريجين المصريين من أجل ضمان اضطلاعهم بأدوار في التنمية الاقتصادية» وأضافت قائلة «قوبلت الأفكار التي طرحتها حول دعم الولايات المتحدة إنشاء مدارس ثانوية نموذجية للعلوم والتكنولوجيا بالترحيب».

طرحت سكوبي، وقد شجعها نجاح مقترحاتها، اقتراحا «بالإمكان أن يعمل علي تلطيف التوترات الحتمية التي ستواكب نقل السلطة في فترة ما بعد مبارك». تركزت الفكرة حول فتح قنوات اتصال بين منظمة أمريكية مثل وقف (مؤسسة) كارينجي[1]، وبين مجموعات من المصريين تضم ممثلين من الحزب الوطني، وأيضا من المعارضين المطالبين بالتغيير. «ستشمل أهداف فتح قنوات الاتصال تلك خلق بيئة آمنة للنشطاء المصريين كي يتحدوا حول توجهات الإصلاحات المطلوبة وفحواها». وأيضا تحديد الأساليب التي يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن «تدعم بها الجهود والأنشطة الأهلية».

لكن البهجة التي تلت خطاب أوباما، ناهيك عن التفكير الرغبوي بحدوث فترة انتقالية تمهد لتغيير الحياة السياسية، اصطدمت بحقيقة شخصية حسني مبارك ومعتقداته الراسخة. كانت سكوبي قد قالت في تقرير لها أرسلته إلي واشنطون قبل زيارة أوباما «إن أفضل ما يمثل نظرة حسني مبارك إلي العالم وآراءه هو رد فعله

(١) المؤسسة التي كان يعمل بها عمرو حمزاوي باحثا قبل عودته إلي القاهرة بعد الثورة، وهي مؤسسة أقامها المحافظون والمحافظون الجدد بعدهم، وتقوم بأبحاث موجَّهة (الترجمة)

علي المطالبات بانفتاح مصر علي تنافس سياسي حقيقي وإرخاء هيمنة السلطات الأمنية. ومما لا شك فيه أن النهج الذي اتبعناه معه في السنوات الأخيرة قد عمل علي تقوية تصميمه بعدم تقبل آرائنا». ثم مضت سكوبي تحلل شخصية مبارك قائلة «إنه شخص مُجرَّب، كما أنه واقعي جدا، ومحافظ، ويتميز بالحرص المتأصل ولا يطيق صبرا تجاه الأهداف المثالية. كان يعتبر الرئيس بوش ساذجا يتحكم فيه مرءوسوه، ولم يكن مُعدًا بإطلاقه للتعامل مع عراق ما بعد صدام، وبخاصة صعود نفوذ إيران الإقليمي». وبإيجاز يري مبارك أنه من الأفضل «ترك البعض يعانون بدلا من المخاطرة بأن تعم الفوضي المجتمع بأكمله».

في أغسطس ٢٠٠٩، حينما سافر الرئيس المصري إلي واشنطون انهال بالمدح علي أوباما وذلك لخطابه الذي ألقاه بالقاهرة، ولمحاولته عودة المباحثات الإسرائيلية/ الفلسطينية. قال في هذا الصدد، بحسب ما جاء في تقرير السفيرة سكوبي «لقد ظن العالم الإسلامي أن الولايات المتحدة تعادي الإسلام، لكن خطابه بدّد هذه الشكوك جميعها». وفيما كانت الولايات المتحدة ماضية في محاولتها لجعل مبارك يغير موقفه الذي يري أنه من المحتم أن يعاني البعض وكان المسئولون الأمريكيون يعلمون جيدا أن من يعانون هم الكثيرون وليس البعض – من أجل الحفاظ علي سلامة الدولة، كان مبارك يوجه النصائح للولايات المتحدة حول أفغانستان، حيث كانت قد انتشرت في واشنطون اقتراحات بزيادة ثانية في عدد القوات الأمريكية الموجودة هناك، اقترح مبارك أن العمل من خلال المجموعات والقبائل المحلية سيكون أفضل من إرسال مزيد من الجنود الذين سيواجهون المشاكل التي كان قد واجهها قبلهم الجنود السوفييت. قال مبارك لجورج ميتشل، مبعوث البيت الأبيض الخاص إلي الشرق الأوسط «أبلغ الرئيس أوباما أن بإمكان مصر تقديم المساعدة في هذا، فنحن نعرف بعض العناصر هناك».

بعض العناصر الأخري:

مع الأخذ في الاعتبار كراهية مبارك لأية تعاملات مع الإخوان المسلمين وعلي أي

مستوي، فلابد وأن يعجب المرء عما كان يعرفه عن «بعض العناصر» في أفغانستان وعلي الوسيلة التي اعتقد أن بإمكانه مساعدة الولايات المتحدة من خلالها من أجل هزيمة طالبان وحلفائها.

وعلي أية حال، فلم يأخذ أوباما بنصيحة مبارك، وبدلا من ذلك قام بإرسال قوة عسكرية أخري قوامها أربعون ألف جندي ليرتفع عدد جنود الولايات المتحدة في ذلك البلد المعروف باسم «مقبرة الإمبراطوريات» إلي مائة ألف جندي. وعَدَ أوباما بأنه سيبدأ في سحب القوات الأمريكية وإعادتهم إلي بلادهم في يوليو ٢٠١١، لكن مبارك كان قد رحل قبل ذلك التاريخ بأشهر.

كانت الثورة التي أجبرت مبارك علي التنحي في ١١ فبراير ٢٠١١ قد بدأت في تونس في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ حينما «أشعل شاب عاطل عن العمل النيران في نفسه نتيجة ليأسه لدي مصادرة الشرطة لبعض البضائع الرخيصة التي كان يعرضها علي حامل غير مُرخَّص»، ثم توفي بوعزيزي بعد ذلك بثلاثة أسابيع في ٣ يناير ٢٠١١. ألهمت فعلته اليائسة بعض الشباب الآخرين الذين حاولوا هم أيضا الانتحار فيما انتشرت الاحتجاجات والتظاهرات بدءا من البلدات الصغيرة حتي عمت كبريات المدن في جميع أنحاء تونس وأطلقت بذلك ما سُمّي بثورة الياسمين. بعد أحد عشر يوما من وفاة بوعزيزي، أُجبر زين العابدين بن علي، أحد أعتي الحكام في الوطن العربي والذي كان قد استمر في الحكم لمدة طويلة، علي الاستقالة[1]. وفي تعليق لها علي أحداث تونس كتبت الكاتبة المصرية الأمريكية منا الطحاوي في مقال لها بعنوان «ثورة الياسمين» بصحيفة الواشنطون بوست بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١١، تقول «أثمة تصوير لما يعاني منه العالم العربي أكثر بلاغة من صور شبابه يقتلون أنفسهم فيما يمضي قادتهم يراكمون الثروات ويتقدم بهم العمر؟». وأضافت «ليس ثمة شك في أن جميع القادة العرب قد راقبوا ثورة تونس وقد تملكهم الخوف فيما كان المواطنون في جميع أنحاء العالم العربي يراقبونها ويشعرون بالتضامن والابتهاج، والزهو بهذا الحدث النادر: «الثورة المفتوحة».

(١) في واقع الأمر، فإن زين العابدين بن علي فرَّ هاربا بالطائرة، وحاول الهبوط أولا بفرنسا، ولما فشل، اتجه إلي المملكة السعودية حيث مازال مقيما هناك (الترجمة)

أما في القاهرة، فقد شككت مراسلة التايم مجازين في إمكانية انتشار ثورة الياسمين، وقالت إن الإعلام المصري أورد تقارير عن بعض محاولات عدد من الشباب المصريين الانتحار، ونجح بعضهم، كجزء من موجة محاكاة لتونس اجتاحت «شوارع شمال إفريقيا الراكدة سياسياً». أما في مصر فلا تذهب الأمور أبعد من ذلك، هذا علي الرغم من أن نسبة من يعيشون تحت خط الفقر في مصر أكبر كثيرا من مثيلتها في تونس، لكن حتي في وجود نظام يَعرِف عن التعذيب أكثر مما يعرفه عن الخدمات العامة، ويبتلع الأرباح المحلية قبل أن تصل إلي الطبقات الدنيا، فإن الشعور السائد يبدو أنه نوع من الاستسلام السياسي والاعتقاد بعدم جدوي الاحتجاجات والتظاهرات». في تونس، كان الجيش قد انضم إلي المحتجين والمتظاهرين في اللحظة الحاسمة، أما في مصر، فقد كان قد عُرِف عن الجيش ولاؤه لمبارك. وعلي الرغم من أنه كان ثمة دعوات للخروج للاحتجاج والتظاهر يوم ٢٥ يناير إلا أن أحدا لم يتوقع الكثير من تلك الدعوة وبحسب ما جاء بمقال في التايم بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١١ بعوان «بعد تونس: أسباب عدم استعداد مصر للقيام بثورتها الخاصة» بقلم أبيجيل هاوسلونر: «يري المراقبون المصريون أن تلك الدعوة استجابة فاترة لما يبدو وأنه فرصة ذهبية».

أيضا، استبعد ستيفن وولت، خبير السياسة الخارجية بجامعة هارفارد فكرة إمكانية أن ينتشر ما حدث بتونس ليشمل مصر وأنحاء أخري من العالم العربي لأن من يمسكون بالحكومات العربية أثبتوا قدرتهم علي ردع الانتفاضات الشعبية وحَرْف مسيراتها. وكتب في دورية فورين بوليسي يقول «في واقع الأمر، يشير تاريخ الثورات العالمية إلي أن هذا النوع من الاندفاعات الثورية أمر نادر، بل إنه حتي في حالة حدوث نوع من العدوي الثورية فإن وقعها يكون بطيئا وغالبا ما يواكبها غزو أجنبي صريح».

لكن قرار المصريين كان مختلفا. في ٢٥ يناير ٢٠١١ استجاب الآلاف للدعوة وبعد أيام، أي في «جمعة الغضب» تجمع الملايين في ميدان التحرير، فيما حدثت

تجمعات وتظاهرات في أنحاء أخري. وأدي ذلك إلي اندلاع أولي الصدامات بين المتظاهرين والشرطة. وكما كان متوقعاً، أصدرت وزارة الداخلية بيانا تلقي فيه بالمسئولية علي الإخوان المسلمين[1]، بيد أن تكتيكات الوزارة التي كانت قد نجحت في الماضي فشلت هذه المرة. سرعان ما انتشرت الاتصالات بين الأفراد والمجموعات عبر تويتر وفيسبوك، وغالبيتهم من الشباب الذين يشكلون نسبة عالية من سكان الشرق الأوسط، ويحرصون علي امتلاك الموبايلات. ومثلما كانت فيتنام أول حرب تُبث بالألوان علي شاشات التليفزيون، فقد لعبت مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر دورا مهما في الثورة المصرية.

في اليوم الثاني للتظاهرات، قال روبرت جيبس المسئول الصحفي بالبيت الأبيض، إنه ينبغي علي الحكومة المصرية الاستجابة للشعب من خلال اعترافها بحقوقهم العالمية الشاملة». إلي ذلك أضاف جو بايدن نائب الرئيس القول بأن علي مبارك أن «يتحرك باتجاه الاستجابة لبعض من احتياجات الناس هناك» وحينما ألحّ عليه جيم لِرر من تليفزيون PBS ليقرر ما إن كان يعتقد بأن الوقت قد حان لرحيل مبارك، أجاب بايدن بنفس منطق تبرير مقامرة بخمسين مليار دولار من المعونة العسكرية: «لقد ظل مبارك حليفا لنا في أمور عديدة، وتحمل مسئولية كبيرة في تطبيع علاقات مصر مع إسرائيل.. لا يمكنني أن أدعوه ديكتاتوراً».

أصدر بايدن وهيلاري كلينتون مناشدات بضبط النفس، ودعوات للجانبين بعدم استخدام العنف. قال بايدن، نائب الرئيس «ما يجب أن نستمر في فعله هو تشجيع التسويات والنقاش من أجل حسم مطالب الذين نزلوا إلي الشارع وبأسلوب سلمي، حيث يجب الاستجابة للمطالب المشروعة بينها وذلك لأن سلامة اقتصاد مصر واستقرارها يتوقفان علي استثمار الطبقة الوسطي في مستقبل مصر». علّق دان مورفي في مقال له في عدد ٢٧ يناير ٢٠١١ من صحيفة كريستيان ساينس مونيتور

(١) في واقع الأمر، لم يكن الإخوان المسلمون متواجدين كجماعة في البداية، ولم ينضموا إلي الركب إلا لاحقا بعد أن رأوا بوادر نجاح الثوار. (الترجمة)

علي تصريحات چو بايدين متسائلاً ما إن كان المتظاهرون – إن كانوا قد التفتوا إلي تصريحاته بإطلاقه – يعتقدون أن ثمة ما هو غير مشروع في مطالبهم.

شهدت الأيام الأولي من التظاهرات عددا من تلك التصريحات المسكنة تخرج من واشنطون. أما إدارة أوباما فقد وجدت نفسها في ورطة. فمن جهة، لم تكن ترغب في التدخل حتي لا تتهم بمحاولة مساندة حكومة لا يريدها شعبها، ومن ناحية أخري لم تُرد أن توجَّه إليها مسئولية التخلي عن حكومة ظلت بمثابة «حجر الزاوية» للسياسة الأمريكية بالشرق الأوسط، حيث إنها كانت تخاطر، إن هي ساندت مبارك، بفقدان تأثيرها علي جيل جديد من القادة؛ أما في الحالة الثانية، فكان ثمة الخشية من الفوضي، ومن اغتراب حلفائها الأقوياء الآخرين، وبخاصة في السعودية واليمن والبحرين تلك الدول التي تمدها بالنفط [السعودية]، وتحارب القاعدة [اليمن]، وتوفر لها قاعدة بحرية ذات قيمة كبري [البحرين]. كانت إسرائيل تشعر بالخوف أيضا مما قد يحدث لاتفاقيات كامب دايڤيد إذا اختفي مبارك. من ثم استبعدت الوزيرة كلينتون في البداية ما قيل عن أن واشنطون ستوقف المعونة العسكرية، وأشادت بالجيش لما أبداه من تحكم في النفس و«محاولة التمييز بين المحتجين السلميين – الذين ندعمهم – وبين من يحتمل لهم القيام بأعمال التخريب والنهب والعناصر الإجرامية الأخري الذين يمثلون خطرا علي الشعب المصري». كان هذا تصريحا ملتبسا حمَّالا للأوجه يعكس قناعة بأن للولايات المتحدة الحق في إصدار الأحكام بشأن جدارة مختلف القوي في مصر.

في ٢٧ يناير ٢٠١١، وصل محمد البرادعي الرئيس السابق لهيئة الطاقة الذرية – والذي كان قد حاول أن يُمنَح فريقه المنوط به التفتيش علي أسلحة الدمار الشامل بالعراق مزيدا من الوقت [لاستكمال مهمته] قبل شن الحرب، الأمر الذي أثار غضب بوش – وصل إلي مصر داعياً إلي التغيير وقال إنه مستعد لقيادة المرحلة الانتقالية، ثم وجّه النقد إلي واشنطون مرة أخري، ولم يكن ذلك بسبب اندفاعها في الإجراءات كما في حالة العراق، بل لترددها وغموض موقفها. أعلن البرادعي علي التليفزيون

الأمريكي أنه «من الأفضل لأوباما ألا يكون آخر من يقول لمبارك «لقد حان وقت رحيلك».

لم يقل أوباما لمبارك إن عليه أن يرحل – علي الأقل قبل مرور بعض الوقت لكنه حثه، في مكالمة هاتفية استمرت ثلاثين دقيقة، علي تنفيذ الإصلاحات التي كان قد وعد بها في خطابه للمتظاهرين الذي أعلن فيه إقالته للحكومة، وأخبره أن اللحظة المشتعلة تلك يجب أن تتحول إلي لحظة واعدة، وأن الأيام التالية ستكون صعبة لكن الولايات المتحدة ستساند حقوق الشعب المصري و«تعمل مع حكومته سعيا إلي مستقبل واعد أكثر عدالة وحرية». أما جيبس المسئول الصحفي بالبيت الأبيض فقد أومأ إلي أن واشنطون قد توقف المعونة العسكرية؛ وبحسب ما جاء بمقال في لوس أنجيليس تايمز فقد علّق إدوارد ووكر، السفير السابق بالقاهرة بالقول إن «هذا تحذير للجيش، أي أنهم يقولون لهم: احترسوا وإلا نزعنا المقبس».

وفيما تواصلت المظاهرات وأصبح ميدان التحرير «استعراضاً واقعيا» ذا شعبية واسعة للمشاهدين في جميع تليفزيونات العالم، أعلن مبارك مزيدا من التنازلات لكنه تشبث بالسلطة. ولأول مرة عين له نائباً هو عمر سليمان، ثم قال إنه لم يكن ينوي هو أو ابنه الترشح لانتخابات الرئاسة التي كان من المقرر لها أن تجري في سبتمبر؛ لكنه رفض التخلي عن منصبه حتي وقتئذ، وعَد عمر سليمان بإجراء حوار مع المتظاهرين لكنه حذر من أنه ليس بإمكان الحكومة أن تسمح باستمرار ذلك الوضع وطلب من المتظاهرين إخلاء الميدان. كان بين الأصوات الداعية لرحيل مبارك في ميدان التحرير الممثل المصري العالمي عمر الشريف، والراحل خالد جمال عبدالناصر نجل قائد ثورة ١٩٥٢.

جمعت خطابات مبارك إلي المتظاهرين بين لهجة الاستعطاف ورثاء الذات، وبين الغرور والتكبر مما رفع من سقف مطالب الجماهير وزاد من صخبهم. قال في تبرير منه لعدم تنحيه حتي سبتمبر إن حسني مبارك الذي يخاطبهم اليوم يشعر بالفخر من إنجازاته طوال السنوات التي خدم فيها مصر وشعبها. قال إن مصر بلده، حيث

عاش وقاتل ودافع عن أرضها وسيادتها وإنه سيموت علي أرضها ويدفن فيها. أعلن البرادعي في تعليق له علي الخطاب إنه خدعة من ديكتاتور يرفض الاستماع إلي صوت الشعب ويرحل، وإن لم يفعل فلن يتحول فقط إلي بطة عرجاء كرئيس، بل إلي رجل يسير ميتاً. ثم وصلت إلي التحرير شاحنات محملة بالبلطجية المؤجرين ورجال يمتطون الخيول والجمال وهاجموا المتظاهرين الذين ازدادت أعدادهم وتزايد زخمهم مع سقوط الضحايا. أيضا كان من الواضح أن ثمة تنافساً بين واشنطون ومبارك علي ولاء الجيش المصري، حيث مضي أوباما ومساعدوه يهيلون المديح علي الجيش لما تحلي به من ضبط النفس وعدم إطلاقه النار علي المتظاهرين. ويحتمل أن يكون هذا [انصياع الجيش لرغبة الأمريكيين بعدم إطلاق النار] هو العائد المجزي لرهان الأمريكيين بالخمسين مليار دولار «مجموع المعونة العسكرية لمصر»، والذي كان عائدا سياسيا لا عسكريا، ومثّل التداخل بين البنتاجون والجيش المصري طوال السنوات الثلاثين من حكم مبارك. وفي واقع الأمر، فقد كان هذا هو هدف الولايات المتحدة منذ قيام ثورة ١٩٥٢، أي قيام نسخة ما بعد كلونيالية «من الفيلق الغربي» لا يقودها شخص مثل جلوب باشا (القائد البريطاني للفيلق العربي)، بل قوة عسكرية تتسق مع الأهداف الأمريكية وتعمل علي الحفاظ علي مصالح الولايات المتحدة[١].

بالطبع، لم تتحقق إرادة أمريكا في جعل مصر تواكب أهدافها وتعمل وفقها بالكامل، وكما أوضحت تسريبات ويكيليكس فقد فشلت جهود واشنطون في جعل مبارك يغير تركيز استراتيجية الجيش علي سيناء وحدودها مع إسرائيل ويتبني استراتيجية تتواءم مع تهديدات القرن الحادي والعشرين المفترضة. وعلي الرغم من أن تعيين عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية والتأكيد علي عدم توريث الحكم لجمال

(١) ثمة تفسيرات مغايرة لعدم تدخل الجيش، منها أن أفراد الجيش المصري هم من الشعب ولهم عقيدتهم القتالية التي لم تفلح الولايات المتحدة حتي تاريخه في تغييرها. وأيضا، أن قيادات الجيش لم تكن تريد جمال مبارك وريثا لمنصب أبيه. لكن هذا لا ينفي وجود شخصيات بين قيادات الجيش ذات ارتباط وثيق بالبنتاجون، وهذا لا يعني بأي حال انصياع القوات المسلحة المصرية للأوامر الأمريكية في مجملها وتفاصيلها (الترجمة)

مبارك كان من شأنه أن يعمل علي استرضاء الجيش الذي كان يخشي فقدان مكانه المركزي في الحياة السياسية المصرية، لكن الجيش كان يخشي أيضا أن توقف الولايات المتحدة معونتها السنوية لمصر، لكن أمريكا من جانبها لم يكن من المحتمل لها أن توقف تلك المعونة تحت ضغط أي ظروف إذ إنها كانت قد ظلت تتلقي نظيرها، وعلي مدي السنين، خدمات قيّمة. وعلي الرغم من أن الكونجرس كان قد مضي يثير التساؤلات حول تلك المعونة بين وقت وآخر إلا أنه لم يتمكن أبدا من حسم الجدل حول ما إن كانت لتلك المعونة صلة أيضا بسياسات النظام الداخلية أم لا.

قال متحدث باسم البنتاجون في تصريح له بالإيميل يوم ٢ فبراير ٢٠١١، إن الأميرال مايك مولن، رئيس رئاسات الأركان المشتركة، قد تحدث مرارا مع نظيره المصري وعبّر «عن ثقته في قدرة القوات المسلحة المصرية علي الحفاظ علي الأمن الداخلي للبلاد، وأيضا علي أمن منطقة قناة السويس بكاملها» وبعد يومين نشرت صحيفة الجارديان البريطانية تقريرا مفاده أن إدارة أوباما رفضت وقف المعونة العسكرية لمصر وبدلا من ذلك فإنها «تعمل من خلف الكواليس مع قيادات الجيش المصري لإسقاط مبارك. وفي هذا الصدد، كان الأميرال واضحا كل الوضوح حينما قال «إنني أعلم أن نقود المعونة هي بالتأكيد استثمار علي قدر كبير من الأهمية، استثمار مُربح تلقينا نظيره، ولوقت جد طويل، خدمات قيمة».

وعلي الرغم من أن تلك التوجهات كادت ألا تخفي، فقد مضي البيت الأبيض يقول إن النتيجة النهائية تتوقف علي المصريين وذلك لخشيته من اغتراب السعوديين وحلفائهم الآخرين في المنطقة إن دعمت الولايات المتحدة الثوار، وأيضا لأن الولايات المتحدة كانت لا تريد أن تُتهم بالعمل علي «تغيير النظام» علي ضوء ما حدث في العراق وأفغانستان. لكن، كان من المستحيل انتقاء الكلمات التي تخفي التوجهات والتبادلات التي كانت جارية. كان أحد المتحدثين الصحفيين باسم البيت الأبيض قد صرح بأن الرئيس قال إن الوقت قد حان لبدء انتقال السلطة بأسلوب سلمي وذي معني يواكبه تفاوضات شاملة ذات مصداقية: «لقد ناقشنا مع المصريين عددا من

الأساليب التي يمكن من خلالها الدفع قدما بعملية نقل السلطة، لكن جميع هذه القرارات يجب أن يتخذها المصريون».

ناشد أوباما وبايدن عمر سليمان وكجزء من العملية الديمقراطية – إنهاء العمل بقانون الطوارئ والذي كان قد استمر لمدة ثلاثين عاما واعُتقل الكثيرون بمقتضاه. لكن سليمان، وفي تصريح علني، رفض هذا الطلب وأعلن أن الشعب المصري يفتقد ثقافة الديموقراطية وأنه غير مُعد بعد لإنهاء حالة الطوارئ فورا. رد عليه روبرت جيبس مسئول البيت الأبيض لشئون الصحافة موبخاً إياه وقال «لا أعتقد أن هذا [القول] يلائم المطالب التقدمية والحرية التي تطالب بها الجماهير» وأضاف إن الخطر الأعظم للاستقرار يأتي من رفض الحكومة لاتخاذ أية إجراءات تقدمية.

بعد ذلك، أعلن سليمان علي شاشات التليفزيون المصري أن مبارك اختار لجنة لإجراء تعديلات دستورية وأنه أصدر الأوامر بعدم محاكمة المتظاهرين الذين تم القبض عليهم وعدم مصادرة حقهم في حرية التعبير، وقال أيضا إن مبارك قد اجتمع بقادة المعارضة للتوصل إلي تشكيل لجنة لوضع تعديلات في أمور أخري، وإنه يرحب بهذه الخطوات التي تتخذ من أجل «المصالحة الوطنية» لأنها «تضع أقدامنا علي أول الطريق الصحيح للخروج من الأزمة الراهنة».

في يوم الثلاثاء، ١٠ فبراير، نزل اللواء حسن الروبني إلي ميدان التحرير وتجول فيه وأعلن أنه سيتم تنفيذ جميع مطالب المتظاهرين في ذاك اليوم. أما في واشنطون، فقد أخبر ليون بانيتا مدير السي آي إيه لجنة من الكونجرس أنه «ثمة احتمال قوي لتخلي مبارك عن السلطة هذا المساء»، وعلي الرغم من تصاعد التوقعات، بأن هذا سيحدث، إلا أن مبارك ظهر مرة أخري علي شاشات التليفزيون وهو يقف بجوار العلم المصري وقال إنه استمع للمتظاهرين وإنه سيُجري تحقيقات في مقتل من يقدر عددهم بثلاثمائة شهيد، وإنه يتحدث إليهم كوالدٍ يتحدث إلي أبنائه وإن دم الشهداء لن يذهب هدرا وسيحاسَب من فعلوا ذلك، أعلن أنه سينقل معظم سلطاته إلي نائبه عمر سليمان وأنه سيستمر في موقعه حتي انتخابات شهر سبتمبر ليتأكد من نزاهتها وشفافيتها.

ثم تلبّس دور الوسيط في تلك الأحداث الوطنية ومضي يهاجم إدارة أوباما لتدخلها غير المرغوب فيه في العملية الإصلاحية التي أكد أنه سيشرف عليها حتي إتمامها بصفته رئيس الدولة، وأضاف إن التدخل الأجنبي في شئون مصر أمر مشين ولن يقبله أبدا أيا كان مصدره أو سياقه. ثم وبأسلوبه هذا الذي انضوي علي محاكاة ساخرة لذاته، مضي يقول، وكأنه قد تخيل نفسه جمال عبدالناصر، إنه سيثبت أن المصريين ليسوا أتباعا أو دُمَي، وأنهم لا يتلقون الأوامر والإملاءات من أي أحد، وأن لا أحد يتخذ للمصريين قراراتهم!

أعلن المجلس الأعلي للقوات المسلحة، الذي كان وقتئذ قد أصبح الحاكم الفعلي لمصر تحت قيادة عمر سليمان، أنه يوافق علي موقف مبارك، لكنه قال أيضا إنه سيلغي قانون الطوارئ بمجرد أن يسود الهدوء الشوارع المصرية. لكن جماهير المتظاهرين الغفيرة، في جميع ميادين مصر، وليس فقط في ميدان التحرير، مضت تطالب بسقوط مبارك علي الفور. اندفعت حشود المتظاهرين بالتحرير وأحاطت بمبني الإذاعة والتليفزيون، ووقف الجنود يراقبونهم، فيما مضت الجموع تهتف بأن الجيش جيش الشعب لا جيش مبارك.

في واشنطون، مضي پانيتا ومساعدوه يوضحون في تلك الأثناء أن ما قاله المدير عن تخلي مبارك عن السلطة لم يكن علي أساس من المعلومات بل علي أساس التقارير الصحفية: لكن، لِم لم تكن السي آي إيه علي علم بمجريات الأمور؟ أوضح پانيتا، مرة أخري أن السي آي إيه كانت قد تلقت تقارير «لكننا لم نتلق ما يفيد تحديدا بأنه سيفعل ذلك»[1]. كانت السي آي إيه، ومنذ أحداث ٩/١١، قد ظلت تتعرض للهجوم والنقد الشّرس لفشلها في استباق الذين هاجموا مركز التجارة العالمي والبنتاجون ومنعهم من ذلك. وبعد ذلك، كانت التقارير الزائفة التي أعطاها چورج تنت، المدير

(١) في هذا ما يرجح أن الثورة المصرية، وحتي آنذاك، لم تكن مرتبطة بالسي آي إيه أو الأمريكيين الذين كان شغلهم الشاغل هو تلقي الأنباء من الجهات العليا، بل والتخطيط لهم. لكن هذا لا ينفي أنهم مضوا منذ تلك اللحظات يضعون الخطط لاختراق الثورة واحتوائها وإحداث الفرقة بين صفوف الثوار. (الترجمة)

السابق للسي آي إيه، لجورج دبليو. بوش عن ترسانة أسلحة الدمار الشامل التي زعم أن صدام حسين يمتلكها. بيد أن پانيتا مضي يصر علي أن وكالته كانت قد أمدت الإدارة الأمريكية بتحذيرات عن إمكانية الإطاحة بالحكومة المصرية، هذا فيما اعترف بأن أداء وكالته كان يجب أن يكون أفضل من حيث اكتشاف مكامن الخطر المحددة علي الحكومات، ورصد دور الإنترنت في نشر الاحتجاجات وإخضاعها للرقابة.

أتي خطاب مبارك برد سريع من الرئيس أوباما «لقد تم إبلاغ الشعب المصري بأنه سيكون ثمة نقل للسلطة، لكن لم يتضح حتي الآن ما إن كان ذلك النقل سيكون فوريا وذا معني وكافيا». أي أنه، وللمرة الأولي، أصدرت الولايات المتحدة نداء مباشراً لمبارك كي يستقيل. وصل هذا النداء إلي سليمان واستوعبه. وبحسب ما قاله «مسئول» أمريكي لم يذكر اسمه للصحفيين، فقد أجبر تصريح أوباما سليمان علي الانضمام للجيش في مطالبته لمبارك بالرحيل، وقال «إن سليمان كان قد ظل يحاول الحفاظ علي التوازن الدقيق بين دعمه لمبارك فيما كان يحاول أيضا إضفاء نوع من التعقل علي المعادلة، لكن بنهاية اليوم، أصبح من الواضح له أن استمرار هذا الموقف لم يعد ممكنا».

وفي الحادية عشرة صباحا بتوقيت واشنطون، وقف سليمان شاحبا أمام كاميرات التليفزيون ليعلن أن «الرئيس حسني مبارك قد قرر تخليه عن منصبه كرئيس للجمهورية وكلف المجلس الأعلي للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد..»

قال الرئيس أوباما «ليس هذا نهاية التحول في مصر.. إنه البداية». وكان بالفعل بداية شيء أكبر كثيرا، ولم يكن بوسع أحد التنبؤ بنهايته.